

Law No. (31) of 2018
With respect to the Promotion and Protection of Competition

Amended by:

- Decree No. (8) of 2019 specifies the administrative body that assumes the duties and powers of the Authority for the Promotion and Protection of Competition, as well as the individuals responsible for the duties and powers assigned to the Board of Directors, the Chairman of the Board, and the Chief Executive Officer.

Disclaimer: The official version of the law and any amendments thereto is published in Arabic in the Official Gazette. This version of the law, including amendments thereto, is provided for guidance and easy reference purposes. The Ministry of Legal Affairs does not accept any liability for any discrepancy between this version and the official version as published in the Official Gazette and / or any inaccuracy or errors in the translation.

For any corrections, remarks, or suggestions, kindly contact us on corrections@mola.gov.bh

This version includes all amendments in force up to 1st July 2024

قانون رقم (31) لسنة 2018
بإصدار قانون تشجيع وحماية المنافسة

معدل بموجب التالي:

-مرسوم رقم (8) لسنة 2019 بتحديد الجهة الإدارية التي تتولى المهام والصلاحيات المقررة لهيئة تشجيع وحماية المنافسة ومن يتولى المهام والصلاحيات المقررة لكل من مجلس الإدارة ورئيس المجلس والرئيس التنفيذي.

إخلاء مسؤولية: النسخة الرسمية من هذا القانون وأي تعديلات عليه هي النسخة المنشورة باللغة العربية في الجريدة الرسمية، وأن هذه النسخة من القانون والتي تتضمن تعديلاته هي نسخة استرشادية بهدف تسهيل الاطلاع. ولا تتحمل وزارة الشؤون القانونية أي مسؤولية في حال وجود أي اختلاف بين النسخة الاسترشادية والنسخة المنشورة في الجريدة الرسمية أو في حال عدم صحة أو عدم دقة الترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

في حال اكتشاف أي أخطاء أو الرغبة في تقديم أي ملاحظات أو مقترحات، يرجى التواصل معنا عن طريق البريد الإلكتروني corrections@mola.gov.bh

تتضمن هذه النسخة جميع التعديلات الصادرة على القانون حتى تاريخ 1 يوليو 2024

Law No. (31) of 2018
With respect to the Promotion and Protection of Competition

We, Hamad Bin Issa Al Khalifa, the King of the Kingdom of Bahrain

Having perused the Constitution;

The Civil and Commercial Procedural Law promulgated by Legislative Decree No. (12) of 1971, as amended;

Legislative Decree No. (3) of 1972 with respect to Courts Fees, as amended;

Law No. (13) of 1975 regulating pensions and remunerations for government employees, as amended;

The Penal Code promulgated by Legislative Decree No. (15) of 1976, as amended;

The Law of Commerce promulgated by Legislative Decree No. (7) of 1987, as amended;

Law of Evidence in Civil and Commercial Matters promulgated by Legislative Decree No. (14) of 1996, as amended;

The Commercial Companies Law promulgated by Legislative Decree No. (21) of 2001, as amended;

Legislative Decree No. (39) of 2002 with respect to General Budget, as amended;

The Judicial Authority Law promulgated by Legislative Decree No. (42) of 2002, as amended;

The Criminal Procedural Law promulgated by Legislative Decree No. (46) of 2002, as amended;

Law of Telecommunication promulgated by Legislative Decree No. (48) of 2002, as amended by Legislative Decree No (38) of 2017;

The Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law promulgated by Law No (64) of 2006, as amended;

Civil Service Law promulgated by Legislative Decree No. (48) of 2010, as amended by Legislative Decree No. (69) of 2014;

Law No. (35) of 2012 with respect to Consumer Protection.

The Shura Council and the Council of Representatives have approved the following Law which we hereby endorse and promulgate:

First Article

Promotion and protection of competition shall be subject to the provisions of this Law.

قانون رقم (31) لسنة 2018
بإصدار قانون تشجيع وحماية المنافسة

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1971 وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1972 بشأن الرسوم القضائية وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (13) لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة وتعديلاته،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 وتعديلاته،

وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987 وتعديلاته،

وعلى قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (14) لسنة 1996 وتعديلاته،

وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة وتعديلاته،

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002 وتعديلاته،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 وتعديلاته،

وعلى قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2002، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2017،

وعلى قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 وتعديلاته،

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2010، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2014،

وعلى القانون رقم (35) لسنة 2012 بشأن حماية المستهلك،

أقرّ مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصّه، وقد صدّقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يُعمل في شأن تشجيع وحماية المنافسة بأحكام القانون المرافق.

Second Article

Provisions of this Law do not derogate from the following:

- a. Authority granted to any government body, by virtue of any other law, with respect to price control, prevention of monopoly, or undertaking measures to ensure availability of goods;
- b. Any particular right granted to certain person by virtue of special law.
- c. Subject to provisions of this Law, carrying out economic activities, in a manner that does not hinder competition, is guaranteed to all.

Third Article

Provisions with respect to protection and promotion of competition in economic activities, and to prevention of any hindering arrangements thereof, as stipulated in other applicable laws at the time of implementing this Law, shall remain in force, provided that they are not inconsistent with provisions of this Law.

Fourth Article

A Decree shall be issued to determine the administrative body responsible for undertaking duties and exercising powers granted to the Authority pursuant to the provisions of this Law, until the Authority's financial provisions are allocated in the general budget of the state, and a Decree to determine the composition of the Board of Directors is issued. The Decree shall identify who, in the administrative body, shall carry out the duties and powers of the Board, the Chairman, and the Chief Executive as prescribed by this Law.

Fifth Article

This Law shall be published in the Official Gazette. Provisions of this Law shall come into effect after six months commencing on the first day of the month following the date of its publication in the Official Gazette, except for the articles of Part (2) of this Law, which shall come into effect on the first day of the month immediately following the date of its publication in the Official Gazette.

King of the Kingdom of Bahrain
Hamad Bin Issa Al Khalifa

Promulgated in Riffa Palace
28 /10/1439 A.H.
12/07/2018 A.D.

المادة الثانية

لا تُخل أحكام القانون المرافق بأي مما يلي:

- أ. أية سلطة مقررة بموجب أحكام أي قانون آخر لصالح أي من أجهزة الدولة في شأن تحديد الأسعار ومنع الاحتكار أو اتخاذ أية تدابير تكفل توافر المنتجات.
- ب. أي حق مقرّر لصالح شخص محدّد بموجب قانون خاص.
- ج. ممارسة النشاط الاقتصادي على النحو الذي لا يؤدي إلى إعاقة المنافسة مكفول للجميع، وذلك كله وفق أحكام القانون.

المادة الثالثة

يستمر العمل بالأحكام التي تحمي وتشجع المنافسة في الأنشطة الاقتصادية وتحظر الترتيبات المعيقة لها الواردة في القوانين المعمول بها وقت العمل بهذا القانون، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكامه.

المادة الرابعة

يصدر مرسوم بتحديد الجهة الإدارية التي تتولى المهام والصلاحيات المقررة للهيئة بموجب أحكام القانون المرافق، وذلك إلى حين رصد الاعتماد المالي للهيئة في الميزانية العامة للدولة وصدور مرسوم بتشكيل مجلس الإدارة. ويحدّد ذلك المرسوم من يتولى بالجهة الإدارية المشار إليها المهام والصلاحيات المقررة بموجب القانون المرافق لكل من مجلس الإدارة ورئيس المجلس والرئيس التنفيذي.

المادة الخامسة

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل بأحكامه اعتباراً من أول الشهر التالي لمضي ستة أشهر على تاريخ نشره، وذلك باستثناء مواد الباب الثاني والتي يُعمل بأحكامها اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ هذا النشر.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: 28 شوال 1439 هـ
الموافق: 12 يوليو 2018 م

Law on Promotion and Protection of Competition

Titles of Parts and Sections of this Law

Part 1: Provisions of promotion and protection of competition

Section one: preliminary provisions

Section two: Anti-competitive arrangements and exemptions

Section three: Abuse of dominant position and exemptions

Section four: Market concentration and exemptions

Section five: Common provisions

Part 2: Authority for Promotion and protection of competition

Section one: General provisions

Section two: Board of Directors

Section three: Chief Executive

Part 3: Accountability

Section one: Accountability by the Authority

Section two: Civil Liability

Section three: Criminal Liability

Part 4: General provisions

Provisions of Law

Part 1

Provisions of Promotion and protection of competition

Section One

قانون تشجيع وحماية المنافسة

مسميات أبواب وفصول القانون

الباب الأول: أحكام تشجيع وحماية المنافسة.

الفصل الأول: أحكام تمهيدية.

الفصل الثاني: الترتيبات المعيقة للمنافسة والاستثناءات الواردة عليها.

الفصل الثالث: إساءة استغلال الوضع المهيمن والاستثناءات الواردة عليه.

الفصل الرابع: التركيز الاقتصادي والاستثناءات الواردة عليه.

الفصل الخامس: أحكام مشتركة.

الباب الثاني: هيئة تشجيع وحماية المنافسة.

الفصل الأول: أحكام عامة.

الفصل الثاني: مجلس الإدارة.

الفصل الثالث: الرئيس التنفيذي.

الباب الثالث: المساءلة.

الفصل الأول: المساءلة من قِبَل الهيئة.

الفصل الثاني: المسؤولية المدنية.

الفصل الثالث: المسؤولية الجنائية.

الباب الرابع: أحكام عامة.

مواد القانون

الباب الأول

أحكام تشجيع وحماية المنافسة

الفصل الأول

Preliminary Provisions

Article 1

Definitions

- 1- For the purposes of this Law, and unless the context requires otherwise, the following words and expressions shall have the meanings assigned opposite each:
- a. **Minister:** The competent minister for commerce, or any other minister nominated by a Decree.
 - b. **Authority:** Authority for promotion and protection of competition established pursuant to Article (17) of this Law.
 - c. **Board or Board of Directors:** The Board of Directors of the Authority formed pursuant to Article (32) of this Law.
 - d. **Chief Executive:** Chief executive of the Authority appointed pursuant to Article (36) of this Law.
 - e. **Undertaking:** Any entity, despite its legal form, through which a person carries out activities.
 - f. **Association of Undertakings:** a body of two or more undertakings found with the purpose of promoting economic interests of its members or of persons represented by these members.
 - g. **Arrangements:** Any agreement, contract, understanding, alliance or practice between two undertakings or more, cooperation between undertakings, or a resolution passed by association of undertakings, whether verbal or written, expressed or implied, publicly or secretly.
 - h. **Anti-Competitive Arrangements:** The arrangements referred to under Section two of Part (1) of this Law;
 - i. **Competition:** Practicing economic activities in accordance with the market mechanism, in a manner that does not restrict nor negatively affect trade and development.
 - j. **Anti-competitive practices:** practices that prevent, restrict, or distort competition.
 - k. **Dominant position:** The position where an undertaking, solely or in association with other undertakings, is able to control or influence the relevant product market.
 - l. **Market Concentration:** Any practice resulting in, full or partial, transfer (by merger or acquisition) from one undertaking to another of assets, shares, stocks, usufruct, rights, or liabilities, enabling practice of direct or indirect control by one undertaking or association of undertakings, over another undertaking or association of undertakings.

أحكام تمهيدية

مادة 1

تعريف

- 1- في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كلٍ منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:
- أ. **الوزير:** الوزير المعني بشئون التجارة أو أي وزير يصدر بتسميته مرسوم.
 - ب. **الهيئة:** هيئة تشجيع وحماية المنافسة المنشأة بموجب نص المادة (17) من هذا القانون.
 - ج. **المجلس أو مجلس الإدارة:** مجلس إدارة الهيئة المشكّل وفقاً لنص المادة (32) من هذا القانون.
 - د. **الرئيس التنفيذي:** الرئيس التنفيذي للهيئة المعيّن وفقاً لنص المادة (36) من هذا القانون.
 - هـ. **منشأة:** أي كيان يباشر من خلاله شخص نشاطه بغض النظر عن شكله القانوني.
 - و. **رابطة منشآت:** أي تجمع بين منشأتين أو أكثر، تم إنشاؤه لتعزيز المصالح الاقتصادية لأعضائه أو لأشخاص يمثلهم هؤلاء الأعضاء.
 - ز. **الترتيب:** أي اتفاق أو عقد أو اتفاقية أو تحالف أو ممارسة بين منشأتين أو أكثر، أو أي تعاون بين المنشآت، أو قرار صادر عن رابطة منشآت سواء كان كتابياً أو شفهيّاً، صريحاً أو ضمناً، علنياً أو سرياً.
 - ح. **الترتيبات المعيقة للمنافسة:** الترتيبات المشار إليها في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا القانون.
 - ط. **المنافسة:** مزاوله الأنشطة الاقتصادية وفقاً لآليات السوق دون تأثير أو تقييد لتلك الآليات يُلحق آثاراً ضارة بالتجارة والتنمية.
 - ي. **إعاقة المنافسة:** منع المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها.
 - ك. **الوضع المهيمن:** الوضع الذي يميّن أية منشأة بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من المنشآت الأخرى من التّحكّم أو التأثير على سوق المنتجات المعنية.
 - ل. **التركيز الاقتصادي:** كل تصرف ينشأ عنه نقل كلي أو جزئي (اندماج أو استحواذ) للملكية أصول أو أسهم أو حصص أو انتفاع أو حقوق أو التزامات منشأة إلى منشأة أخرى، من شأنه أن يميّن منشأة أو رابطة منشآت من السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منشأة أو رابطة منشآت أخرى.

- م. سوق المنتجات المعنية: ما تشكّل من عنصرين هما المنتجات والنطاق الجغرافي، ويُقصد بالمنتجات كل المنتجات التي تُعد كل منها بديلة عن الأخرى أو يمكن أن تحل محلها في تلبية احتياجات متلقّي الخدمة أو السلعة، ويُقصد بالنطاق الجغرافي الحدود الدولية لمملكة البحرين.
- ن. النشر: إتاحة المعلومات للجمهور دون مقابل أو قيد من خلال أية وسيلة تكفل ذلك وفقاً لما يقرّه مجلس الإدارة، وذلك ما لم ينص القانون صراحة على أن يكون النشر في الجريدة الرسمية.
- س. الهيئات النّظيرة: الجهات التابعة لدول أجنبية والتي تضطلع بمهام تنظيمية ورقابية تقابل المهام المنوطة بالهيئة.
- 2- في تطبيق هذا القانون فإن مصطلح:
- أ. شخص: يشمل أيّ شخص طبيعي أو اعتباري أو أيّ كيان قانوني آخر أياً كان الشكل الذي يتخذه، يمارس نشاطاً اقتصادياً.
- ب. الأنشطة الاقتصادية: تشمل الأعمال التجارية والمهن الحرفية، وكل ما يتعلق بإنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات، وإنّ لم يُستهدف من مباشرتها الربح كأنشطة الجمعيات التعاونية والتنظيمات المهنية، كما تشمل حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والنشر.
- ج. المنتجات: تشمل السلع والخدمات المحلية والمستوردة.
- د. السعر: يشمل أية تكلفة أو خصم أو هامش ربح أو غير ذلك من عناصر السعر.
- هـ. مستند: يشمل أية معلومات مدوّنة في صورة ورقية أو إلكترونية.
- م. **Relevant product market:** comprising of two factors, products and geographical scope. Products refer to all products that are substitutes for one another, or, may be deemed as substitutes by the recipients of these services or goods, with respect to meeting recipients' needs. Geographical scope means, the international geographical borders of the Kingdom of Bahrain.
- n. **Publish:** making available to the public, using any means determined by the Board, access to information, free of charge and without restrictions, and unless specifically prescribed that publication shall be in the Official Gazette.
- o. **Counterpart Authorities:** authorities in foreign states, exercising monitoring or regulatory functions corresponding to those of the Authority;
- 2- When implementing provisions of this Law, the following terms and expressions have the meaning opposite each:
- a. **Person:** Includes any natural or juridical person or any legal entity, in any legal form, practicing economic activity.
- b. **Economic activities:** includes commercial activities and craft occupations, all activities related to production and distribution of goods or services, even if it was a non-profit activity, such as activities of cooperative societies and professional bodies, it further includes Intellectual property rights, trademark, patents, and publishing.
- c. **Products:** includes local or imported goods and services;
- d. **Price:** Includes any cost, discount or margin-profit or any other element of a price;
- e. **Document:** any recorded information in paper or electronic format.

Article 2

Scope of application

1. This Law applies to all undertakings with respect to their economic activities in the Kingdom. It shall also apply to any conduct or arrangement, which is intended to or results in anti-competition, in the Kingdom, or any part thereof. Provisions of this Law shall remain applicable even if one or more of the parties, is not established in the kingdom, and to economic activities, carried out extraterritorially yet affecting competition in the Kingdom.
2. Provisions of this Law are not applicable to the following matters:
- a. Arrangements approved by international agreements that are applicable in the Kingdom;
- b. Facilities and projects, owned or controlled by the state;
- مادة 2
- نطاق التطبيق
- 1- تسري أحكام هذا القانون على جميع المنشآت وذلك فيما يتصل بأنشطتها الاقتصادية في المملكة، وعلى أيّ سلوك أو ترتيب يكون القصد منه أو يترتب عليه إعاقة المنافسة في المملكة – أو أيّ جزء منها – حتى وإن كان واحداً أو أكثر من أطرافه غير مؤسس في المملكة. كما تسري أحكام هذا القانون على الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج المملكة وتؤثر على المنافسة فيها.
- 2- لا تسري أحكام هذا القانون على ما يلي:
- أ. الترتيبات التي تقرّها الاتفاقيات الدولية المعمول بها في المملكة.
- ب. المرافق والمشروعات التي تمتلكها أو تديرها الدولة.

- c. Arrangements necessary for the use, exploitation, transfer, assignment, or license of Intellectual Property rights; provided that these arrangements do not unreasonably hinder competition or transfer and dissemination of technology.

ج. الترتيبات التي يقتضيها استخدام أو استغلال أو نقل أو الترخيص باستغلال الحقوق الواردة على الملكية الفكرية المقررة قانوناً، على ألا تؤدي هذه الترتيبات على نحو غير سائق إلى إعاقة نقل التقنية أو انتشارها أو إعاقة المنافسة.

Section two

Anti-competitive arrangements and exemptions

الفصل الثاني

الترتيبات المعيقة للمنافسة والاستثناءات الواردة عليها

Article 3

مادة 3

Prohibition against anti-competitive practices

حظر إعاقة المنافسة

1. Subject to provisions of Articles (4), (5) and (7) of this Law, arrangements with the object or effect of hindering competition in the Kingdom, or in any part thereof, shall be prohibited. Aforementioned prohibition applies, in particular, to arrangements the object or effect of which is any of the following:
 - a. Influence, through raising, reducing, or fixing selling prices of products, or by engaging in notional or imaginary arrangements or using any other means;
 - b. limit or control production, marketing, technical development, or investment;
 - c. Share markets or sources of supply;
 - d. Knowingly spread false information about products and prices;
 - e. Collude in bids or proposals with respect to tenders, auctions, or practices; and influencing proposed selling or purchase price of products.
 - f. affect other competitors by fabricating sudden abundance of products, resulting in salability under unreal prices;
 - g. collude in refusal to purchase, sell or supply from an undertaking or certain undertakings, with the purpose of preventing or hindering its practice;
2. Without prejudice to the rights of third party, acting in good faith, any arrangement contrary to provisions of paragraph (1) of this Article, shall be null and void.
3. An arrangement where all its parties are under direct, or indirect control of one undertaking, shall not be subject to provisions of paragraph (1) of this Article, even if the controlling undertaking is party to the arrangement.

- 1- مع مراعاة أحكام المواد (4) و(5) و(7) من هذا القانون، تُحظر كافة الترتيبات التي يكون الغرض منها أو التي ينتج عنها إعاقة المنافسة في المملكة أو أي جزء منها. وعلى الأخص، يسري الحظر المشار إليه بشأن الترتيبات التي يكون الغرض منها أو التي ينتج عنها أي مما يلي:
 - أ. التأثير في أسعار المنتجات محل التعامل بالرفع أو الخفض أو بالتثبيت أو بالمعاملات الصورية أو الوهمية أو بأية صورة أخرى.
 - ب. الحد من الإنتاج أو التسويق أو التطور التقني أو الاستثمار، أو التحكم في أي من ذلك.
 - ج. اقتسام الأسواق أو مصادر التوريد.
 - د. نشر معلومات غير صحيحة عن المنتجات وأسعارها مع العلم بذلك.
 - هـ. التواطؤ في العطاءات أو العروض في المزادات أو المناقصات أو الممارسات، والتأثير في سعر عروض بيع وشراء المنتجات.
 - و. افتعال وفرة مفاجئة للمنتجات تؤدي إلى تداولها بسعر غير حقيقي يؤثر على باقي المنافسين.
 - ز. التواطؤ على رفض الشراء أو البيع أو التوريد من منشأة أو منشآت معينة لمنع أو عرقلة ممارستها لنشاطها.
- 2- مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، يقع باطلاً كل ترتيب يتم بالمخالفة لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة.
- 3- لا يسري الحظر المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة على أي ترتيب تكون جميع أطرافه مسيطراً عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من منشأة واحدة، ويجوز أن تكون هذه المنشأة المسيطرة أحد أطراف الترتيب.

Article 4

Exemption for certain arrangements

مادة 4

استثناء ترتيبات محدّدة

1. The Authority, by virtue of a resolution, may grant an exemption to an arrangement for which Article (3) would otherwise apply, provided that such arrangement meets the following requirements:
 - a. is likely to significantly improve the production or distribution of products;
 - b. is likely to enhance technical or economic progress in the production or distribution of products;
 - c. will allow consumers of those products a fair share of any resulting benefit;
 - d. Does not enable the concerned undertakings to eliminate competition in substantial part of the market; and
 - e. Subject to the conditions provided for in paragraphs (a), (b), and (C) of this Article, the arrangement, with respect to the concerned undertakings, does not impose restrictions on competition.
 - f. The resolution, issued by the Authority, shall specify scope, conditions, and term of exemption, which may be renewed for additional terms.
2. In the event there are substantial grounds that material changes to circumstances and situations underlying the exemption granted by the Authority, the Authority may on its own motion, or pursuant to complaints or notices received, amend or revoke the granted exemption as prescribed in paragraph (1) of this Article.

Article 5

Exemption for certain categories of arrangements and small undertakings

- 1- By virtue of a resolution issued by the Authority, provisions of Article (3) of this Law shall not apply to categories of arrangements which the Authority considers to have met the conditions specified in subparagraphs (a)-(e) of paragraph (1) of Article (4) of this Law and arrangements in which all parties are all small undertakings. The granted exemption shall be for a specific term that may be renewed for additional terms.

The aforementioned resolution shall determine the following:

- a. Term of exemption;
- b. Circumstances and conditions to be considered for validity of the exemption;
- c. Revoking procedures in the circumstances prescribed in paragraph (2) of this Article;
- d. Resolution issued pursuant to provisions of this Article shall determine what constitutes a small undertaking by reference to certain parameters, such as the annual turnover, market share or number of employees. The Resolution may contain special provisions with respect to certain types of arrangements, small undertakings, or economic activities.

1- يُستثنى من أحكام المادة (3) من هذا القانون بموجب قرار تُصدره الهيئة، أي ترتيب من المشار إليها في تلك المادة، إذا ما كان هذا الترتيب مستوفياً لما يلي:

- أ. يؤدي إلى تحسُّن ملموس في إنتاج أو توزيع المنتجات.
- ب. يؤدي إلى تعزيز التطور التقني أو الاقتصادي في مجال إنتاج أو توزيع المنتجات.
- ج. يمنح حصة منصفة لمستهلكي المنتجات من أيِّ منافع تنتج عنه.
- د. لا يمكِّن المنشآت المعنية من القضاء على المنافسة في جزء كبير من سوق المنتجات.
- هـ. لا يفرض قيوداً على المنافسة بالنسبة للمنشآت المعنية غير ما تستلزمه الشروط المنصوص عليها في البنود (أ) و(ب) و(ج) من هذه الفقرة.
- و. وتحدد الهيئة في قرارها نطاق الاستثناء وشروطه ومدته، ويجوز تجديد هذه المدة لمدد أخرى.

2- يجوز بقرار مسبَّب تُصدره الهيئة من تلقاء نفسها أو بناءً على ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوٍ، تعديل أو إلغاء قرار الاستثناء المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة إذا قامت لديها دلائل جديده على أن تغييراً جوهرياً وملموساً طرأ على الظروف والأوضاع التي حدت بالهيئة إلى منح الاستثناء.

مادة 5

استثناء فئات معيَّنة من الترتيبات والمنشآت الصغيرة

1- تُستثنى من أحكام المادة (3) من هذا القانون بموجب قرار تُصدره الهيئة فئات الترتيبات التي تقرُّ الهيئة أنها تستوفي الاشتراطات المشار إليها في البنود من (أ) إلى (هـ) من الفقرة (1) من المادة (4) من هذا القانون، وذلك لمدة محدَّدة قابلة للتجديد لمدد أخرى، والترتيبات التي تكون جميع أطرافها من المنشآت الصغيرة، وذلك لمدة محدَّدة قابلة للتجديد لمدد أخرى. ولا يسري الاستثناء المشار إليه إلا بشأن الترتيب الذي تكون جميع أطرافه من المنشآت الصغيرة.

ويحدِّد القرار المشار إليه ما يلي:

- أ. مدة سريان الاستثناء.
- ب. الشروط والأوضاع التي تتعيَّن مراعاتها لسريان الاستثناء.
- ج. إجراءات إلغائه في الحالات المشار إليها في الفقرة (2) من هذه المادة.
- د. ويجب أن يتضمن القرار المشار إليه المعايير اللازم توافرها في المنشأة حتى تُعتبر منشأة صغيرة. ويجوز أن يكون من بين هذه المعايير الدَّخْل السنوي للمنشأة وحصتها في السوق وعدد العاملين بها، كما يجوز أن يتضمن القرار أحكاماً خاصة بأنواع معيَّنة من الترتيبات أو من المنشآت الصغيرة أو الأنشطة الاقتصادية.

- 2- If an undertaking or a small undertaking violates provisions of validity of the exemption, the Authority, by virtue of a reasoned resolution, may deprive such undertaking from the exemption mentioned in paragraph (1) of this Article.

- 2- يجوز بقرار مسبب تُصدره الهيئة من تلقاء نفسها، أو بناءً على ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوي، حرمان أية منشأة أو منشأة صغيرة من التمتع بالاستثناء المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة إذا ثبت إخلالها بأيٍّ من الأحكام التي تتعيّن مراعاتها لسريان الاستثناء.

Article 6

Resolutions issued pursuant to Articles (4) and (5) of this Law, shall be published in the Official Gazette.

مادة 6 تُنشر في الجريدة الرسمية القرارات الصادرة وفقاً لأحكام المادتين (4، 5) من هذا القانون.

Article 7

Exemptions on grounds of public policy

1. Any arrangement to which Article (3) would otherwise apply, may be exempted by a reasoned decision issued by the Minister, after obtaining the advice of the Authority, and approval of the Council of Ministers, on grounds of compelling reasons of public policy. The aforementioned decision may be conditional and for specific period, subject to renewal.
2. Exemption under paragraph (1) of this Article, and its renewal, may only be granted upon a written request, by one or more persons intending to undertake the proposed arrangement before it actually takes place.
3. Approval granted according to paragraph (1) of this Article, may be revoked, prior to expiry of its specified period, by a reasoned decision issued by the Minister, after obtaining the advice of the Authority, if the concerned parties deviated from the goals set for such approval, or if reasons underlying its issuance cease to exist.
4. Procedures with respect to submitting request for approval of exemption as prescribed in paragraph (1) of this Article, shall be determined by virtue of a decision by the Minister.
5. Decisions issued pursuant to provisions of this Article shall be published in the Official Gazette. An approval decision that is issued without taking the Authority's advice, as prescribed in paragraph (1) of this Article, into consideration, shall specify its reasons for not adopting the Authority's view, and shall be published, along with the Authority's advice, in the Official Gazette.

استثناء لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة

- 1- استثناء من أحكام المادة (3) من هذا القانون، يجوز بقرار مسبب من الوزير، بعد أخذ رأي الهيئة وموافقة مجلس الوزراء، الموافقة على أي ترتيب من المشار إليهم في تلك المادة لاعتبارات استثنائية تقتضيها المصلحة العامة. ويجوز أن يكون قرار الموافقة المشار إليه مقروناً بشروط ولمدة محدّدة قابلة للتجديد.
- 2- يصدر قرار الموافقة، المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وتجديد مدته بناءً على طلب كتابي يقدم من شخص أو أكثر من الراغبين في مباشرة الترتيب قبل الشروع فيه.
- 3- يجوز بقرار مسبب من الوزير، بعد أخذ رأي الهيئة، إلغاء الموافقة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة قبل انتهاء مدتها إذا انحرف ذوو الشأن عن الغاية منها أو زال سببها.
- 4- يُصدر الوزير قراراً يحدّد بموجبه إجراءات تقديم طلب الموافقة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة والبتّ فيه.
- 5- تُنشر في الجريدة الرسمية القرارات الصادرة وفقاً لأحكام هذه المادة، ويُنشر مع قرار الموافقة رأي الهيئة المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة مسبباً، إذا ما تقرّر عدم الأخذ به مع بيان أسباب ذلك.

Section three

Abuse of dominant position and exemptions

الفصل الثالث

إساءة استغلال الوضع المهيمن والاستثناءات الواردة عليه

Article 8

Dominant position

مادة 8

الوضع المهيمن

1. A dominant position exists when position of economic strength enjoyed by an undertaking enables it to prevent effective competition, and to act in a manner significantly independent from its clients and competitors, and hence from its consumers.
2. Unless proven otherwise, an undertaking is presumed to be in a dominant position where it has a market share in excess of 40% in the relevant product market. An association of undertakings, consisting of two or more undertakings, is presumed to be in a dominant position where they have a combined market share in excess of 60% in the relevant product market. However, an undertaking which has smaller market share than the prescribed percentages, may still be deemed in a dominant position in the relevant product market.

A Resolution by the Authority, shall set additional parameters to determine if an undertaking, individually or together with another undertaking enjoys a dominant position. In addition, the Authority may issue resolutions to determine when certain undertakings, individually or together with other undertakings, enjoy dominant position. All such resolutions shall be published in the Official Gazette.

1- تُعتبر المنشأة في وضع مهيمن إذا تمتعت بقوة اقتصادية تمكّنها من الحيلولة دون قيام منافسة فاعلة في السوق، وذلك بما يعطى هذه المنشأة القدرة على التصرف باستقلال - بقدر ملموس - عن منافسها وعملائها، وبالتالي عن مستهلكي منتجاتها.

2- ما لم يثبت خلاف ذلك، تعد المنشأة الواحدة في وضع مهيمن إذا زادت حصتها في سوق المنتجات المعنية على 40%، وتعد مجموعة منشآت، تتألف من اثنتين أو أكثر، في وضع مهيمن إذا زادت حصة المجموعة في سوق المنتجات المعنية على 60%. ومع ذلك يجوز للمنشأة أن تكون متمتعة بوضع مهيمن في سوق المنتجات المعنية وإن لم تكن حصتها فيها تستوفي النسب المشار إليها.

وللهيئة أن تُصدر قراراً تحدد بموجبه معايير إضافية لتقرير تمتع المنشأة منفردة أو بالاشتراك مع منشأة أخرى أو أكثر بوضع مهيمن، كما للهيئة أن تُصدر قرارات تحدد بموجبه تمتع منشآت معينة منفردة أو بالاشتراك مع أخريات بوضع مهيمن. وتُنشر كافة القرارات المشار إليها في الجريدة الرسمية.

Article 9

Prohibition against abuse of dominant position

1. An undertaking, enjoying dominant position in the market, shall not act or refrain from acting, individually or together with one or more undertakings, in a manner constituting abuse of dominant position. The following, in particular, shall constitute abuse of dominant position:
 - a. Directly or indirectly imposing selling or purchase prices, or any other trade conditions;
 - b. Limit, to the detriment of consumers, production, markets, or technical development;
 - c. Apply dissimilar conditions with respect to prices, quality of products, and other terms of business, in any type of contracts and agreements concluded with consumers or suppliers of equivalent legal positions;
 - d. Make conclusion of a contract with respect to certain product, subject to accepting obligations or products which, by nature or commercial usage, have no link to the subject of the original contract, agreement, or transaction;
 - e. Refrain, with no legitimate reasoning, from concluding purchase or sale contracts of any products with any undertaking, selling of products at a price lower than its actual cost, or to completely suspend transaction to eliminate competing undertakings from the market, or to cause damages that will prevent such undertakings from continuing their businesses.
2. Prohibition prescribed in paragraph (1) of this Article, shall not apply to warranted conduct, assessed against an objective criteria that is relevant to the aforementioned undertakings, if it was carried out in a manner proportionate with its grounds. The Authority has the power to issue a resolution, by virtue of which, conditions and rules of such grounds are specified.

مادة 9

حظر إساءة استغلال الوضع المهيمن

1- يُحظر على أية منشأة تتمتع بوضع مهيمن في السوق، القيام سواءً بمفردها أو بالاشتراك مع منشأة أخرى أو أكثر بأي فعل أو الامتناع عن أي فعل ينطوي على إساءة استغلال الوضع المشار إليه. وعلى وجه الخصوص، يعد إساءة لاستغلال الوضع المهيمن أي مما يلي:

- أ. فرض أسعار للبيع أو للشراء أو أية شروط أتعار أخرى، سواءً كان ذلك على نحو مباشر أو غير مباشر.
- ب. الحد من الإنتاج أو الأسواق أو التطور التقني، بما يلحق ضرراً بالمستهلكين.
- ج. التمييز في الاتفاقات أو التعاقدات، أيّاً كان نوعها، التي تُبرم مع الموردّين أو مع العملاء متى تشابهت مراكزهم التعاقدية، سواءً كان هذا التمييز في الأسعار أو نوعية المنتجات أو في شروط التعامل الأخرى.
- د. تعليق إبرام عقد اتفاق خاص بمنتهج على شرط قبول التزامات أو منتجات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري لها غير مرتبطة بالمنتج محل الاتفاق أو التعاقد أو التعامل الأصلي.
- هـ. الامتناع بغير مبرر مشروع عن إبرام صفقات بيع أو شراء أحد المنتجات مع أية منشأة، أو بيع المنتجات محل تعامله بأقل من تكلفتها الفعلية، أو بوقف التعامل كلياً بما يؤدي إلى إقصاء المنشآت المنافسة من السوق أو تعريضها لخسائر يصعب معها الاستمرار في أنشطتها.

2- لا يسري الحظر المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة إذا كان السلوك سائعاً وفقاً للمعيار الموضوعي للمنشآت المشار إليها ومتناسباً مع مسوغه. وللهيئة أن تُصدر قراراً تحدد بموجبه شروط وقواعد توافر المسوغ المشار إليه.

Article 10

Exemption on public policy grounds

1. After obtaining the advice of the Authority and approval of the Council of Ministers, the Minister may issue a decision by virtue of which a certain conduct is exempted from the scope of Article (9) of this Law, on grounds of compelling reasons of public policy. The mentioned decision may be conditional and for a specific period, renewable for additional periods.
2. Before the above-mentioned conduct takes place, and upon a written request of one or more concerned persons wishing to carry out such conduct, a resolution pursuant to paragraph (1) of this Article shall be issued and may, therefore be renewed.
3. By virtue of a reasoned decision by the Minister, and after obtaining the advice of the Authority, the decision prescribed in paragraph (1) of this Article, may, before the end of its prescribed period, be revoked, if the concerned parties deviated from its purpose, or if reasons behind issuing the decision cease to exist.
4. A decision by the Minister shall determine procedures with respect to submitting and processing of a request pursuant to paragraph (1) of this Article.
5. Decisions issued pursuant to provisions of this Article shall be published in the Official Gazette. When the Authority's advice referred to under paragraph (1) of this Article is not followed, such reasoned advice shall be published alongside the decision stating the grounds for not following it.

Section Four

Market concentration and exemptions

Article 11

Market Concentration

Market concentration is established, for purposes of this Law, when shift in market control is attributed to any of the following:

- a. Merger, fully or partially, of two or more, previously independent, undertakings;
- b. Acquiring direct or indirect control, over another undertaking fully or partially, by:
 1. One natural person or more, controlling one undertaking or more;
 2. Another undertaking or more;
- c. Establishing a joint venture that undertakes all duties of a single independent undertaking.

A resolution by the Authority shall determine the terms and conditions to be satisfied, in order to establish control as prescribed in this Article.

مادة 10

استثناء لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة

- 1- يجوز للوزير، بعد أخذ رأي الهيئة وموافقة مجلس الوزراء، أن يُصدر قراراً يُخرج بموجبه سلوكاً معيناً من الحظر المنصوص عليه في المادة (9) من هذا القانون لاعتبارات استثنائية تقتضيها المصلحة العامة. ويجوز أن يكون قرار الموافقة المشار إليه مقروناً بشروط ولمدة محدّدة قابلة للتجديد لمدد أخرى.
- 2- يصدر القرار المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة، وتجديد مدة سريانه، بناءً على طلب كتابي يقدّم من شخص أو أكثر من الراغبين في ممارسة ذلك السلوك قبل الشروع فيه.
- 3- يجوز بقرار مسبّب من الوزير، بعد أخذ رأي الهيئة، إلغاء القرار المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة قبل انتهاء مدة سريانه إذا انحرف ذوو الشأن عن الغاية منه أو زال سببه.
- 4- يُصدر الوزير قراراً يحدد بموجبه إجراءات تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة والبيّن فيه.
- 5- تُنشر في الجريدة الرسمية القرارات الصادرة وفقاً لأحكام هذه المادة، ويُنشر مع القرار المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة رأي الهيئة المشار إليه في تلك الفقرة مسبباً إذا ما تقرر عدم الأخذ به مع بيان أسباب ذلك.

الفصل الرابع

التركيز الاقتصادي والاستثناءات الواردة عليه

مادة 11

التركيز الاقتصادي

لأغراض هذا القانون، ينشأ التركيز الاقتصادي إذا حدث تغيير في السيطرة نتج عن أي مما يلي:

- أ. اندماج منشأتين أو أكثر، بكاملهما أو أجزاء منهما، إذا ما كانت هذه المنشآت مستقلة عن بعضها قبل الاندماج.
 - ب. اكتساب سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على منشأة، أو جزء منها، من قِبَل أي مما يلي:
 - 1- شخص طبيعي أو أكثر، لديه سيطرة على منشأة أو أكثر.
 - 2- منشأة أخرى أو أكثر.
 - ج. تأسيس مشروع مشترك تباشر جميع وظائف منشأة لها استقلال ذاتي.
- ويحدّد قرار يصدر عن الهيئة شروط وأوضاع تحقّق السيطرة المشار إليها.

<p>Article 12</p> <p>Requirement for approval of certain types of market concentration</p> <ol style="list-style-type: none">1. Market concentration transactions, as specified by the Minister's decision after obtaining the advice of the Authority, are prohibited without approval from the Authority.2. Subject to provisions of Article (15) of this Law, transactions prescribed in paragraph (1) of this Article, with the effect of substantially limiting competition in the market, shall be prohibited.	<p style="text-align: right;">مادة 12</p> <p style="text-align: right;">اشتراط الموافقة على أنواع معينة من التركيز الاقتصادي</p> <ol style="list-style-type: none">1- يُحظر إتمام عمليات التركيز الاقتصادي - التي يصدر بتحديددها قرار من الوزير بعد أخذ رأي الهيئة - دون الحصول على موافقة الهيئة.2- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (15) من هذا القانون، تُحظر العمليات المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة إذا كان من شأنها الحد من المنافسة بدرجة كبيرة في السوق.
<p>Article 13</p> <p>Request to obtain approval of market concentration</p> <p>The concerned party, or its representative, shall according to procedures set by the Authority's resolution, submit to the Authority, a request to obtain approval of market concentration as prescribed in Article (12) of this Law.</p>	<p style="text-align: right;">مادة 13</p> <p style="text-align: right;">طلب الحصول على الموافقة على التركيز الاقتصادي</p> <p>يقدّم طلب الحصول على موافقة الهيئة على التركيز الاقتصادي المشار إليه في المادة (12) من هذا القانون من صاحب الشأن أو من ينوبه وفقاً للإجراءات التي يصدر بتحديددها قرار من الهيئة.</p>
<p>Article 14</p> <p>Processing of request</p> <ol style="list-style-type: none">1. The Authority, by virtue of a reasoned resolution, may either approve or reject the request for approval of market concentration within 90 days from the date of request. Upon Authority's approval of market concentration, necessary conditions and limitations may be imposed on and enforceable against, undertakings party to the market concentration, or undertakings formed as a result of such concentration.2. The Authority may refuse to approve a request for market concentration, if the Authority determines that market concentration would substantially limit competition, or if the concerned parties did not provide the Authority with the requested information, data, or document within the prescribed period.3. The Authority may revoke its resolutions of approval pursuant to paragraph (1) of this Article, if information was falsely, dishonestly, or fraudulently presented by concerned parties.	<p style="text-align: right;">مادة 14</p> <p style="text-align: right;">البيت في الطلب</p> <ol style="list-style-type: none">1- تُصدر الهيئة، خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم طلب الحصول على موافقتها على التركيز الاقتصادي قراراً مسبباً بشأن هذا الطلب بالقبول أو بالرفض. ويجوز للهيئة في حالة الموافقة على التركيز الاقتصادي أن تفرض ما تراه لازماً من شروط أو قيود تلتزم بها المنشآت الداخلة فيه أو المنشأة التي تم تأسيسها نتيجة له.2- يجوز للهيئة رفض طلب الموافقة على التركيز الاقتصادي إذا تبين لها أن هذا التركيز الاقتصادي سوف يحد من المنافسة بدرجة كبيرة، أو إذا لم يتم ذوو الشأن بتزويدها بالبيانات أو المعلومات أو المستندات التي تطلبها في الميعاد المحدد لذلك.3- للهيئة إلغاء قراراتها الصادرة بالقبول وفقاً لحكم الفقرة (1) من هذه المادة إذا ما تبين لها أن المعلومات التي قُدمت إليها من قِبَل الأشخاص المعنية غير صحيحة أو شابهها غش أو تدليس.
<p>Article 15</p> <p>Exemption on public policy grounds</p> <ol style="list-style-type: none">1. As an exemption from provisions of Article (12) of this Law, and after obtaining the advice of the Authority and approval of the Council of Ministers, the Minister may issue a decision, which may be subject to certain conditions, to approve a proposed market concentration, on grounds of compelling reasons of public policy.	<p style="text-align: right;">مادة 15</p> <p style="text-align: right;">استثناء لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة</p> <ol style="list-style-type: none">1- استثناءً من أحكام المادة (12) من هذا القانون، يجوز بقرار مسبب من الوزير، وبعد أخذ رأي الهيئة وموافقة مجلس الوزراء، الموافقة على عملية تركيز مقترحة لاعتبارات استثنائية تقتضيها المصلحة العامة. ويجوز أن يكون قرار الموافقة المشار إليه مقروناً بشروط.

2. A resolution pursuant to paragraph (1) of this Article shall be issued based on a written request from one or more concerned persons wishing to be part of the proposed market concentration and before the proposed market concentration takes place.
3. The Minister shall issue a decision specifying the procedures for submitting and processing a request referred to under paragraph (1) of this Article.
4. Decision issued pursuant to provisions of paragraph (1) of this Article shall be published in the Official Gazette. When it has been decided not to follow the Authority's advice, such reasoned advice shall be published alongside the said decision specifying reasons for not following the Authority's advice.

- 2- يصدر القرار المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة بناءً على طلب كتابي يقدمه شخص أو أكثر من الراغبين في الدخول في التركيز الاقتصادي المقترح وقبل الشروع فيه.
- 3- يُصدر الوزير قراراً يحدّد بموجبه إجراءات تقديم الطلب المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة والبتّ فيه.
- 4- يُنشر في الجريدة الرسمية القرار الصادر وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة، ويُنشر مع القرار رأي الهيئة المشار إليه في تلك الفقرة مسبباً إذا ما تقرر عدم الأخذ به مع بيان أسباب ذلك.

Section five

Common provisions

Article 16

Prescribed fees

Applications submitted pursuant to Articles (7), (10), and (15) of this Law, by the persons concerned, are subject to a prescribed fee of 0.1% (one per-mille) of the concerned persons' paid-up capital, or value of accumulated assets, whichever is less, and not exceeding one hundred thousand Dinars.

يؤدّى عن الطلبات التي يتقدم بها ذوو الشأن والمقرّرة في المواد أرقام (7، 10، 15) من هذا القانون رسماً قدره 0.1% (واحد من الألف) من رأس المال المدفوع أو من قيمة الأصول المجمعة للأشخاص المعنيين أيهما أقل ويحد أقصى مائة ألف دينار.

Part 2

Authority for Promotion and protection of competition

Section One

General provisions

Article 17

Establishment of the Authority and its Logo

1. A public Authority called (Authority for Promotion and Protection of Competition) is hereby established. The Authority shall have juridical personality with financial and administrative independence, and is subject to the Minister's oversight.
2. The Board shall pass a resolution with respect to the Authority's logo, its design and fields of use. The Authority shall have an exclusive right to use its logo and to prevent others from using it, or using an identical or similar sign to it.

الباب الثاني
هيئة تشجيع وحماية المنافسة

الفصل الأول
أحكام عامة

مادة 17
إنشاء الهيئة وشعارها

- 1- تنشأ هيئة عامة تسمى (هيئة تشجيع وحماية المنافسة)، تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتخضع لرقابة الوزير.
- 2- يكون للهيئة شعار يصدر بتحديد شكله وبيان أوجه استعماله قرار من مجلس الإدارة. وللهيئة حق استثنائي في استعمال شعارها ومنع الغير من استعماله أو استعمال أي رمز أو شارة مماثلة أو مشابهة له.

Article 18

Minister's oversight over the Authority's work

1. The Authority shall submit to the Minister periodic reports on the Authority's activity and the conduct of its business. The reports shall identify in particular, what the Authority has accomplished, any impediments to the conduct of its business, if any, the underlying reasons, and measures adopted to address such impediments. The Minister may request to be provided by the Authority with any data, information, documents, minutes, records, or reports necessary to enable him to oversee Authority's work.
2. Without prejudice to the independence enjoyed by the Authority in carrying out its duties and exercising its powers pursuant to the provisions of this Law, the Minister shall monitor the Authority's compliance with both the Law and the overall policy of the state with respect to the Authority's work, and the extent to which the Authority is competently and efficiently carrying out its duties, within its available allocated financial provisions.
3. If it became apparent to the Minister that there is any inconsistency with respect to any matter related to the conduct of the business of the Authority and the provisions of the Law or the overall policy of the State, or where the Minister determines that the Authority is not realizing its objectives efficiently and competently, the Minister is entitled to object and shall notify the Board in writing of his views with respect to such particular matter. If the Board insisted on the validity of its view, then the matter shall be brought before the Council of Ministers to decide the dispute by passing a resolution within a period not exceeding thirty (30) days of the date of referral.

Article 19

Financial resources and budget of the Authority

The Authority shall have an independent budget. The beginning and end of the Authority's financial year shall correspond to the financial year budget of the State. However, the first financial year shall begin when this Law comes into force, and shall end with the end of the financial year of the State.

The Authority, with respect to this matter, shall be subject to all provisions and rules applicable to the General Budget of the State.

Article 20

Duties and powers of the Authority

With the purpose of developing national economy, the Authority shall undertake duties and powers necessary to promote and protect competition in all economic activities, and to protect against anti-competitive arrangements. In order for the Authority to achieve this purpose, it shall particularly carry out the following duties:

مادة 18

رقابة الوزير على أعمال الهيئة

- 1- على الهيئة أن تعرض على الوزير تقارير دورية عن نشاطها وسير العمل بها تتضمن بوجه خاص ما تم إنجازه، وتحدد معوقات الأداء - إن وُجدت - وأسبابها، وما تم اعتماده من حلول لتفاديها. وللوزير أن يطلب من الهيئة تزويده بأية بيانات أو معلومات أو مستندات أو محاضر أو سجلات أو تقارير بغرض تمكنه من القيام بالرقابة على أعمال الهيئة.
- 2- مع عدم الإخلال بما تتمتع به الهيئة من استقلال في مباشرة مهامها وصلاحياتها وفقاً لأحكام هذا القانون، يتولى الوزير متابعة مدى التزام الهيئة بأحكام هذا القانون وسياسة الدولة في مجال عمل الهيئة، ومدى قيامها بمباشرة مهامها بكفاءة وفعالية في حدود الاعتمادات المالية المتاحة لها.
- 3- إذا تبين للوزير وجود ما يتعارض من أعمال الهيئة مع أحكام القانون أو سياسة الدولة في مجال عمل الهيئة، أو عدم قيامها بمهامها بكفاءة وفعالية، كان له الاعتراض على ذلك وإخطار مجلس الإدارة بما يراه في هذا الشأن، فإذا أصرَّ المجلس على رأيه عُرض الأمر على مجلس الوزراء لحسْم الخلاف بقرار يُصدره خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ رفع الأمر إليه.

مادة 19

ميزانية الهيئة ومواردها المالية

تكون للهيئة ميزانية مستقلة، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها، باستثناء السنة المالية الأولى للهيئة التي تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة المعمول بها في هذا التاريخ.

وتخضع الهيئة في هذا الشأن لكافة القواعد والأحكام التي تسري بشأن الميزانية العامة للدولة.

مادة 20

مهام الهيئة وصلاحياتها

تتولى الهيئة مباشرة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتشجيع وحماية المنافسة في كافة الأنشطة الاقتصادية، وحمايتها من الترتيبات المعيقة لها؛ بهدف تنمية الاقتصاد الوطني. ولها في سبيل ذلك القيام، بوجه خاص، بما يلي:

- | | |
|--|--|
| <p>a. Adopt necessary measures to ensure compliance with provisions of this Law;</p> | <p>أ. اتخاذ التدابير الكفيلة بالالتزام بأحكام هذا القانون.</p> |
| <p>b. Consider requests submitted in accordance with the provisions of this Law, to obtain Authority's approval;</p> | <p>ب. النظر في الطلبات التي تشترط أحكام هذا القانون بموجبها الحصول على موافقة الهيئة.</p> |
| <p>c. Monitor compliance with the provisions of this Law;</p> | <p>ج. مراقبة مدى الالتزام بأحكام هذا القانون.</p> |
| <p>d. Provide guidance pursuant to Article (22) of this Law;</p> | <p>د. تقديم الإرشاد وفقاً لأحكام المادة (22) من هذا القانون.</p> |
| <p>e. Provide the Minister with opinion and advice, with respect to matters relevant to the application of this Law;</p> | <p>هـ. إبداء الرأي وتقديم المشورة للوزير بشأن الأمور المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون.</p> |
| <p>f. Provide opinions about draft laws, regulations, and resolutions with respect to promotion and protection of competition;</p> | <p>و. إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتشجيع وحماية المنافسة.</p> |
| <p>g. Review relevant applicable laws and regulations, examine whether they include any provisions that hinder competition and recommend amendments so as to comply with internationally accepted standards;</p> | <p>ز. دراسة القوانين واللوائح ذات العلاقة المعمول بها؛ للنظر فيما إذا كانت تتضمن أية أحكام تعوق المنافسة من عدمه، واقتراح تعديلها بما يتفق مع المعايير المتعارف عليها دولياً في هذا الشأن.</p> |
| <p>h. Receive and examine reports and complaints concerning violations to provisions of this Law, and determine their seriousness;</p> | <p>ح. تلقّي البلاغات والشكاوى المتعلقة بمخالفة أحكام هذا القانون وفحصها والوقوف على مدى جديتها.</p> |
| <p>i. Investigate reports and complaints with respect to violations to provisions of this Law, whether submitted by others, discovered by the Authority itself, or referred by the Minister, and disposing of investigation pursuant to Section One of Part (3) of this Law;</p> | <p>ط. التحقيق في البلاغات والشكاوى الجديدة المتعلقة بمخالفة أحكام هذا القانون وفي المخالفات التي تكتشفها بنفسها أو تحال إليها من الوزير، والتصرف في التحقيق، وذلك كله وفقاً لأحكام الفصل الأول من الباب الثالث من هذا القانون.</p> |
| <p>j. Organize training and educational courses and programs to raise awareness of provisions of this Law, spread fair competition culture, conduct and support relevant researches and studies and benefiting from its findings;</p> | <p>ي. تنظيم دورات وبرامج تدريبية وتنقيفية بهدف التوعية بأحكام هذا القانون ونشر ثقافة المنافسة الشريفة، وإجراء ودعم البحوث والدراسات في هذا المجال والعمل على الاستفادة من نتائجها.</p> |
| <p>k. Represent the Kingdom in international conferences as the competent authority for promotion and protection of competition;</p> | <p>ك. تمثيل المملكة في المؤتمرات الدولية باعتبارها الهيئة المختصة بتشجيع وحماية المنافسة.</p> |
| <p>l. Collaborate with counterpart authorities in other countries with respect to matters of common interests;</p> | <p>ل. التعاون مع الهيئات النظيرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الاهتمام المشترك.</p> |
| <p>m. With the purpose of serving the Authority's work in fields related to promotion and protection of competition, the Authority shall collect, analyze, constantly update and develop data, information, and statistics with respect to economic activity, and in relation to promotion and protection of competition in the Kingdom;</p> | <p>م. جمع وتحليل البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في مملكة البحرين، وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع وحماية المنافسة، وتحديثها وتطويرها بصورة دائمة بما يخدم عمل الهيئة في كافة المجالات المرتبطة بتشجيع وحماية المنافسة.</p> |
| <p>n. Issue a periodical containing resolutions, procedures, measures, and other matters relevant to the Authority's business;</p> | <p>ن. إصدار نشرة دورية تتضمن القرارات والإجراءات والتدابير التي تتخذها وغير ذلك مما يتصل بشئونها.</p> |
| <p>o. Develop the general policy to promote and protect competition;</p> | <p>س. إعداد الخطة العامة لتشجيع وحماية المنافسة.</p> |
| <p>p. Create and constantly update and develop integrated data and information base, with respect to markets, alternative products, and economic activity, with the purpose of serving the Authority's work in relation to protection of competition, through collaboration with state's specialized authorities; and</p> | <p>ع. إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن الأسواق والمنتجات البديلة والنشاط الاقتصادي وتحديثها وتطويرها بصورة دائمة بما يخدم عمل الهيئة في كافة المجالات المرتبطة بحماية المنافسة وذلك بالتعاون الكامل مع أجهزة الدولة المختصة.</p> |

q. Carrying out any other duties and powers prescribed under this Law

ف. القيام بالمهام والصلاحيات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.

Article 21

مادة 21

Exercising Duties and Powers, and undertaking of Consultations

ممارسة المهام والصلاحيات وإجراء المشاورات

1. The Authority shall carry out its duties and exercise its powers efficiently, effectively, and transparently, without discrimination and in an adequate manner, consistent with the State's overall policy with respect to the Authority's work.
2. The Authority, before issuing any regulations or adopting any measures of significant impact, shall consult with the audience and relevant authorities to solicit their views. The Board shall issue a resolution to regulate these consultations while allowing the public to have access to details of consultations and views, via single information point.
3. In situations where taking the Authority's advice is required by this Law, and without prejudice to the right to protect legitimate trade secrets, the Authority shall announce the advice that it has arrived at.

- 1- على الهيئة ممارسة مهامها وصلاحياتها بكفاءة وفاعلية وشفافية ودون تمييز، وعلى نحو مناسب، وبما يتسق مع السياسة العامة للدولة فيما يخص مجال عمل الهيئة.
- 2- في حالة عزم الهيئة إصدار أية لوائح أو اتخاذ أية تدابير ذات تأثير ملموس، فإنه يتعين عليها عقد مشاورات مع الجمهور والجهات المعنية لاستطلاع آرائهم قبل إصدار أي من تلك اللوائح أو اتخاذ أي من تلك التدابير. ويُصدر مجلس الإدارة قراراً بشأن تنظيم هذه المشاورات يكفل للكافة الاطلاع على تفاصيل المشاورات الجارية وما تم إبدائها من آراء، وذلك من خلال نقطة معلومات واحدة.
- 3- في الحالات التي يتطلب فيها هذا القانون أخذ رأي الهيئة، تعلن الرأي الذي تنتهي إليه كاملاً، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في حماية الأسرار التجارية المشروعة.

Article 22

مادة 22

Provision of Guidance

تقديم الإرشاد

1. An undertaking is entitled to seek the opinion of the Authority with respect to proposed arrangements that it intends to undertake, to determine whether it constitutes a violation to the provisions of Articles (3) and (9) of this Law.
2. A request for guidance, shall be submitted by the concerned party or his representative using a specially designed form for that purpose. The request shall be accompanied with the required data, information, necessary documents, and an undertaking to pay the Authority's cost for providing the requested guidance, whatever the outcome. In certain situations, and according to the Authority's assessment, payment of a deposit is required, before processing the request.
3. The Authority may request from the concerned person additional information and documents for guidance purposes. The required information and documents shall be provided within a period, specified by the Authority, and failure to do so shall be considered as a waiver of request.
4. Guidance provided by the Authority shall be reasoned. A guidance request, its details, and the full given opinion thereof, shall be published, without prejudice to requirements of protecting trade secrets.
5. A guidance provided by the Authority advising that a proposed arrangement is unlikely to be a breach of Article (3) or (9) of this Law, does not necessarily imply that the same arrangement will not, in the future, be a breach of Article (12);

- 1- للمنشأة أن تستطلع رأي الهيئة بشأن ترتيب معين تعترم القيام به للوقوف منها على ما إذا كان يشكل مخالفة لأحكام أي من المادتين (3) و(9) من هذا القانون من عدمه.
- 2- يقدم طلب الحصول على إرشاد الهيئة من صاحب الشأن أو من ينوب عنه على النموذج الذي تعدّه الهيئة لهذا الغرض، متضمناً البيانات والمعلومات المطلوبة، مشفوعاً بالمستندات اللازمة، مرفقاً به تعهد بسداد التكاليف الفعلية التي تتكبدها الهيئة نظير تقديم الإرشاد أياً كانت النتيجة التي تنتهي إليها. ويجوز للهيئة في الحالة التي تقدرها أن تطلب سداد أمانة على ذمة هذه التكاليف قبل الشروع في نظر الطلب.
- 3- للهيئة أن تطلب من صاحب الشأن تزويدها بأية معلومات أو مستندات إضافية تكون لازمة لتقديم الإرشاد خلال الميعاد الذي تحدده، ولها اعتبار الطالب متنازلاً عن طلب الإرشاد حال عدم موافاتها بالمعلومات أو المستندات المشار إليها في الميعاد المحدد لذلك.
- 4- تقدم الهيئة إرشادها مسبباً، وعلماً نشر طلب الإرشاد مع بياناته والرأي فيه كاملاً مع مراعاة مقتضيات حماية الأسرار التجارية.
- 5- إذا انتهت الهيئة في إرشادها إلى أن الترتيب المقترح لموضوع طلب الرأي لا يخالف أحكام أي من المادتين (3) و(9) من هذا القانون فلا يعد ذلك بالضرورة أن الترتيب لن يشكل في المستقبل مخالفة لأحكام المادة (12) من هذا القانون.

6. Any arrangement that, according to the Authority's earlier guidance, was not found in violation of Articles (3) and (9) of this Law, shall not be the subject of an investigation initiated by the Authority, unless actual evidence suggests occurrence of any of the following:
- Circumstance and situations at the time of providing the requested guidance, have substantially and significantly changed;
 - Some influential data, on which the exemption was based, was incomplete, false, or misleading; or
 - The arrangement is in violation of provisions of Article (12) of this Law.
7. With respect to the situation mentioned in the previous paragraph, the Authority shall carry out its investigation upon a complaint submitted by any person who suffered damage from the arrangement.

- 6- لا يجوز للهيئة، من تلقاء نفسها، إجراء تحقيق بشأن أي ترتيب سبق أن ارتأت أنه لا يخالف أحكام أي من المادتين (3) و (9) من هذا القانون، إلا إذا قامت لديها لدلائل جديده على حدوث أي مما يلي:
- أن تغييراً جوهرياً وملموساً طرأ على الظروف والأوضاع التي كانت سائدة وقت إبداء الإرشاد.
 - أن بعض البيانات المؤثرة التي على أساسها منح الاستثناء كانت ناقصة أو كاذبة أو مضللة.
 - أن الترتيب يمثل مخالفة لأحكام المادة (12) من هذا القانون.
- 7- على الهيئة إجراء تحقيق في الحالة المشار إليها في الفقرة السابقة بناءً على شكوى من أي شخص تضرر من الترتيب.

Article 23

مادة 23

Collaboration with counterpart Authorities

التعاون مع الهيئات النَّظِيرَة

- The Authority, upon a request from a counterpart authority, may provide aid and assistance to ensure that competition is not hindered in the counterpart authority's state, country or territory. In achieving this result, the Authority is entitled to:
 - Investigate pursuant to provisions of Article (41) of this Law;
 - Request data and documents, within the powers vested in the investigation committee, pursuant to provisions of Article (43) of this Law;
 - Pursuant to the investigation committee's power, request to undertake any of the procedures mentioned in Articles (44) and (45) of this Law;
 - Request information held by the Authority, whether or not, such information was obtained pursuant to paragraphs (a), (b), or (c) of this Article;
- The Authority may not respond to any request by a counterpart authority, unless it has satisfied itself that such request is needed to enable, the counterpart authority, to exercise its duties, pursuant to the laws and regulations of the state, country, or territory to which the counterpart authority belongs.
- When considering providing aid and assistance to a counterpart authority in accordance with provisions of paragraph (1) of this Article, the Authority shall take into consideration:
 - Condition of reciprocity;
 - The subject matter of the situation should not likely lead to violation of a law or regulation or requires recognition of a legal authority, none of which has parallel in the Kingdom;
 - Seriousness and significance of the situation to the Kingdom;

- 1- للهيئة، بناءً على طلب أية هيئة من الهيئات النَّظِيرَة، تقديم المعونة والمساعدة لها في سياق التَّحَقُّق من عدم إعاقة المنافسة في دولة أو بلد أو إقليم الهيئة النَّظِيرَة. وللهيئة في سبيل ذلك القيام بما يلي:
- إجراء تحقيق وفقاً لأحكام المادة (41) من هذا القانون.
 - طلب التزوُّد بالبيانات والمستندات وفقاً للصلاحيات المقررة للجنة التحقيق وفقاً لأحكام المادة (43) من هذا القانون.
 - طلب القيام بأيٍّ من الإجراءات المشار إليها في المادتين (44) و(45) وفقاً للصلاحيات المقررة للجنة التحقيق.
 - طلب التزوُّد بالمعلومات التي تحوزها الهيئة سواء كانت هذه المعلومات قد حصلت عليها وفقاً لأحكام البنود (أ)، (ب)، (ج) من هذه الفقرة أم لغيرها.
- 2- لا يجوز للهيئة أن تستجيب إلى أي طلب من هيئة نظيرة إلا إذا اطمأنت إلى أن الهيئة النَّظِيرَة تطلبه بغرض تمكينها من أداء مهامها المنوطة بها وفقاً لقوانين وأنظمة الدولة أو البلد أو الإقليم الذي تنتمي إليه.
- 3- على الهيئة عند النظر في تقديم المعونة والمساعدة لأية هيئة نظيرة وفقاً لحكم الفقرة (1) من هذه المادة مراعاة ما يلي:
- شروط المعاملة بالمثل.
 - ألا يكون موضوع الحالة يتصل باحتمال الإخلال بقانون أو نظام ليس له مثيل أو شبيه في المملكة، أو أنه يتطلب الإقرار بسلطة قانونية غير معترف بمثلها في المملكة.
 - مدى جدية الحالة وأهميتها بالنسبة للمملكة.

- d. Whether provision of aid will result in fulfilling the public interest;
4. The Authority, before exercising any of the powers prescribed in paragraph (1) of this Article, may request the counterpart authority to pledge to pay the actual cost incurred by the Authority for exercising these powers. In certain situations, and according to the Authority's assessment, the Authority may require payment of a deposit before processing the request.
 5. The Authority's disclosure of information pursuant to paragraph (1) of this Article shall only take place if the Authority has satisfied itself that the counterpart authority, will subject the disclosed information to conditions and regulations that would ensure its use in a manner consistent with the purpose for which the aid or assistant was requested.
 6. Correspondence with respect to such collaboration shall be directly concluded with the Authority. The Ministry of Foreign Affairs shall be notified and provided with a copy of these correspondences.

- د. ما إذا كان تقديم العون من شأنه تحقيق دواعي المصلحة العامة.
- 4- على الهيئة، وقبل ممارسة أي من الصلاحيات المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة أن تطلب من الهيئة التظيرة التَّجَرُّد بأداء التكاليف الفعلية التي سوف تتكبدها الهيئة نظير ممارستها لهذه الصلاحيات. ويجوز للهيئة في الحالة التي تقدرها أن تطلب سداد أمانة على ذمة هذه التكاليف قبل الشروع في نظر الطلب.
 - 5- على الهيئة ألا تكشف أية معلومات وفقاً لحكم الفقرة (1) من هذه المادة إلا إذا اطمأنت إلى أن الهيئة التظيرة سوف تُخضعها لشروط وضوابط تضمن عدم استغلالها لأي غرض يخالف الغرض الذي طلبت المعونة والمساعدة من أجله.
 - 6- تُجرى المراسلات المتعلقة بالتعاون المشار إليه في هذه المادة مع الهيئة مباشرة، على أن تُخطَر وزارة الخارجية بصورة من هذه المراسلات.

Article 24

مادة 24

Annual reports of the Authority

التقارير السنوية للهيئة

1. The Authority shall prepare an annual report, to be approved by the Board, with respect to its activities and course of business in the previous financial year. The report shall highlight, in particular, the most significant anti-competitive arrangements, implemented measures to eliminate such arrangements or limit their effects, impediments faced by the Authority and solutions to avoid such impediments, in addition to any other suggestions which the Authority finds to be supportive of maintaining promotion and protection of competition in the market, or any other matter which the Authority or the Minister believe it should be listed in the annual report.
2. The full Annual Report together with the audited final account concerning the same financial year shall be published, within a period not exceeding four (4) months of the end of the financial year.

- 1- تعد الهيئة تقريراً سنوياً يعتمد عليه مجلس الإدارة عن نشاطها وسير العمل بها خلال السنة المالية السابقة، يتضمن بوجه خاص أهم الترتيبات المعيقة للمنافسة التي تصدّت لها الهيئة وما تم اتخاذه من إجراءات أو تدابير للقضاء عليها أو الحد من أثارها، وما اعترض الهيئة من معوقات وما تم اعتمادها من حلول لتفاديها، وأية مقترحات تراها الهيئة كفيلة بتشجيع وحماية المنافسة في الأسواق، وأية أمور أخرى ترى الهيئة أو الوزير إدراجها في التقرير السنوي.

- 2- يُنشر التقرير السنوي كاملاً مشفوعاً بنسخة من الحساب الختامي المدقّق للهيئة عن ذات السنة المالية، خلال أربعة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية.

The abstract of the above mentioned annual report and the final account, shall be published, once approved by the Board, in the Official Gazette and in at least two local newspapers, one of which is in English and the other is in Arabic.

ويُنشر ملخص التقرير السنوي وملخص الحساب الختامي المشار إليهما فور الموافقة عليهما من مجلس الإدارة، في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين محليتين على الأقل تصدر إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.

Article 25

مادة 25

Appeal against resolutions of the Authority

الطعن في قرارات الهيئة

1. Any resolution of the Authority may be challenged by any person with an interest, and upon payment of the prescribed fee, within thirty (30) days of becoming aware of the resolution.

- 1- لكل ذي شأن، وبعد سداد الرسم المقرّر، الطعن في أي قرار يصدر عن الهيئة استناداً لأحكام هذا القانون، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بالقرار.

2. A judicial tribunal called (Appeal Tribunal) shall be established within the Authority. The Tribunal shall adjudicate appeals filed before it pursuant to paragraph (1) of this Article. The Tribunal shall be formed by virtue of a decision issued by the Minister where members shall have a tenure of (3) years. The Tribunal shall consist of three judges of the Civil High Court of Appeal to be delegated by the Supreme Judicial Council; the longer serving of the two judges shall be president of the Tribunal. The Tribunal shall also include an information technology specialist.

A Tribunal member other than judges shall take an oath before the president of the Tribunal, to carry out his duties diligently and honestly. Such member may as well participate in discussions and deliberations of appeals without voting rights in its decisions.

An employee from the Authority shall act as Tribunal clerk and shall attend Tribunal hearings, evidentiary procedures, and take minutes that he shall sign with the president of the Tribunal. The minutes and all other documents shall be kept by the clerk.

3. The Tribunal shall have the same legal powers vested in the Court pursuant to the law.
4. A ruling of the Tribunal shall be reasoned and adopted by the majority of its members. In case of absence of majority, where each judge adopts a different view, another judge shall be nominated, according to paragraph (2) of this Article, to have the deciding vote. Executory formula, as provided by the clerks of the Court of Appeal, shall be attached to the Tribunal's resolution, and shall therefore be considered as a judgment delivered by the Civil High Court of Appeal. Enforcement of Tribunals resolutions and related matters thereof are within the competence of the Judge of court of Execution, in accordance with provisions of Civil and Commercial Procedural law. Tribunal's final ruling is subject to appeal before the Court of Cassation.
5. The Minister of Justice, Islamic Affairs and Waqf, after obtaining the advice of the Authority, shall issue a decision to regulate the Appeal Tribunal, determine appeal procedures, mechanism of notifying persons of concern of its rulings, in addition to bases for rewarding non-judicial member of the Tribunal. Provisions of Civil and Commercial Procedural Law consistent with the nature of Tribunal's work shall apply until the said decision is issued.
6. Provisions of Civil and Commercial Procedural law shall be applicable with respect to submitting, examining and deciding the appeal to the extent that these are not regulated by special provisions in this Article or in the decision prescribed under paragraph (5) of this Article.
7. Provisions applicable to cases brought before courts shall be applicable with respect to fees payable in relation to appeals brought before the Tribunal, basis of estimation, exemptions and deferral of such fees.

2- تُنشأ في الهيئة لجنة تسمى (لجنة الطعون) تختص بالفصل في الطعون المقدمة استناداً لحكم الفقرة (1) من هذه المادة، ويصدر بتشكيلها قرار من الوزير، كل ثلاث سنوات، وتتألف من ثلاثة من قضاة محكمة الاستئناف العليا المدنية يندمهم المجلس الأعلى للقضاء، يتولى أقدمهم رئاسة اللجنة، وأحد المتخصصين في مجال تقنية المعلومات.

ويحلف عضو اللجنة من غير القضاة أمام رئيس اللجنة اليمين بأن يؤدي مهمته بالأمانة والصدق. ويشارك هذا العضو للجنة في مناقشة الطعن دون أن يكون له صوت معدود في قراراتها. ويحضر مع اللجنة في الجلسات وفي جميع إجراءات الإثبات كاتب من بين موظفي الهيئة يتولى تحرير المحاضر اللازمة ويقوم بالتوقيع عليها مع رئيس اللجنة. وتُحفظ المحاضر مع باقي الأوراق بمعرفة الكاتب.

3- للجنة الطعون كافة الصلاحيات المقررة للمحكمة بموجب القانون.

4- تُصدر لجنة الطعون قراراً مسبباً في الطعن وذلك بأغلبية الآراء، فإذا لم تتوافر الأغلبية وتشعبت الآراء لأكثر من رأيين وجب نذب قاض آخر لترجيح أحد الآراء، ويكون النذب وفقاً لحكم الفقرة (2) من هذه المادة. وتوضع الصيغة التنفيذية من قسم كُتاب محكمة الاستئناف على هذا القرار، ويُعتبر بعد وضع هذه الصيغة عليه بمثابة الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف العليا المدنية، ويختص قاضي التنفيذ بكل ما يتعلق بتنفيذ هذا القرار وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية. ويجوز الطعن في قرار لجنة الطعون، المُنتهي للخصومة كلها، أمام محكمة التمييز.

5- يُصدر وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بعد أخذ رأي الهيئة قراراً بنظام عمل لجنة الطعون وبتحديد إجراءات عرض الطعن أمامها ونظره من قبلها وكيفية إخطار ذوي الشأن بقراراتها ومكافأة العضو فيها من غير القضاة، وإلى أن يصدر هذا القرار تسري أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يتناسب وطبيعة عمل اللجنة.

6- تسري بشأن تقديم الطعن ونظره والفصل فيه أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه المادة أو في القرار المشار إليه في الفقرة (5) من هذه المادة.

7- تسري بشأن الرسوم على الطعون، التي تقدّم إلى لجنة الطعون، وقواعد تقدير هذه الرسوم والإعفاء منها وتأجيلها ذات الأحكام المقررة قانوناً بشأن الدعاوى التي تُرفع أمام المحاكم.

Article 26

Authority's Employees

1. Sufficient number of competent and experienced employees shall be recruited within the Authority covering all its fields of activities, in addition to sufficient number of employees holding administrative and regular posts.

مادة 26

موظفو الهيئة

1- يعيّن في الهيئة عدد كافٍ من الموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص في كافة مجالات عمل الهيئة، ويلحق بهم عدد كافٍ من الموظفين الإداريين وغيرهم من ذوي الوظائف الاعتيادية.

2. The Civil Service Law promulgated by Legislative Decree No. (48) of 2010 shall be applicable to all matters not regulated by special provisions within the Authority's personnel affairs regulation. Law No (13) of 1975 regulating pensions and remuneration for government employees shall also be applicable to the Authority's employees.

2- فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة شئون الموظفين بالهيئة، تسري على موظفي الهيئة أحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2010، كما تسري عليهم أحكام القانون رقم (13) لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة.

Article 27

Conflict of Interest

1. If the Board is deliberating a matter in which a Board member has any direct or indirect personal interest which conflicts with requirements of his post, such member shall notify the Board in writing of his interest as soon as he is aware of the Board's intention to discuss the matter, and he may not participate in such deliberations nor vote on the matter of concern.
2. The Chief Executive and any employee of the Authority shall not have direct or indirect interest which conflicts with the requirements of their posts accordingly. Each is ought to immediately report in writing of any interest arising in such context during the period of holding the post at the Authority. Notifications submitted by the Chief Executive shall be addressed to the Board, and notifications submitted by the Authority employees shall be addressed to the Chief Executive.
3. The Authority shall keep a register called (Register of Conflict of Interests) where interests described in paragraph (1) and (2) of this Article shall be recorded. The Register shall state the name of the relevant person, his post or job title, details of such interest, and decisions or procedures undertaken by the Authority thereof.
4. Any person wishing to access the Register of Conflict of Interests, may submit a request, free of charge, to the Authority using specially designed form for that purpose.

Any person may, upon payment of prescribed fee of BD25, submit a request, using specially designed form for that purpose, to obtain printouts or a certificate confirming that there is no entry in the register with respect to a specific matter.

مادة 27

تعارض المصالح

- 1- على عضو مجلس الإدارة لدى نظر المجلس لأيّ موضوع يكون لهذا العضو فيه مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة تتعارض مع مقتضيات منصبه، أن يُفصح عن ذلك كتابةً حال علمه بعزم المجلس نظر هذا الموضوع، ولا يجوز لهذا العضو حضور مناقشات المجلس بشأن ذلك الموضوع أو التصويت عليه.
 - 2- يُحظر أن يكون للرئيس التنفيذي أو لأيّ من موظفي الهيئة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في مجال عمل الهيئة تتعارض مع مقتضيات الوظيفة، وعلى كل منهم الإبلاغ كتابياً فوراً عن أية مصلحة تنشأ له في هذا الشأن خلال فترة شغله الوظيفة لدى الهيئة. ويكون الإبلاغ المشار إليه إلى المجلس بالنسبة للرئيس التنفيذي، أما بالنسبة لباقي موظفي الهيئة فيكون الإبلاغ إلى الرئيس التنفيذي.
 - 3- تملك الهيئة سجلاً يسمى (سجل المصالح المتعارضة) تقيّد فيه أية مصلحة من المصالح المشار إليها في الفقرتين (1) و(2) من هذا المادة، وذلك ببيان اسم الشخص المعني ومنصبه أو وظيفته، وتفصيل تلك المصلحة، وما يكون قد صدرت عن الهيئة من قرارات أو اتّخذت من إجراءات بشأن موضوعها.
 - 4- على من يرغب في الاطلاع على سجل المصالح المتعارضة أن يقدّم إلى الهيئة طلباً على النموذج المعد لذلك بدون أيّ مقابل.
- ويجب على من يرغب في الحصول على مستخرجات من السجل المشار إليه أو شهادة سلبية بعدم إدراج أمر معيّن فيه أن يقدّم إلى الهيئة طلباً على النموذج المعد لذلك بعد دفع رسم قدره 25 ديناراً.

Article 28

Inspection

1. Inspectors, being Authority employees or others, delegated by the Chief Executive to carry out inspection duties to ensure compliance with provisions of this Law, shall have the following powers:
 - a. Access to premises relevant to the Authority's competence with the purpose of examination and inspection, in addition to accessing files, records, notes, documents with existing data and obtain copies thereof; and

مادة 28

التفتيش

- 1- للمفتشين الإداريين الذين يندبهم الرئيس التنفيذي من بين موظفي الهيئة أو من غيرهم للقيام بأعمال التفتيش للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون السلطات الآتية:
 - أ. دخول الأماكن ذات الصلة باختصاص الهيئة لمعاينتها والاطلاع على الملفات والسجلات والدفاتر والمستندات والبيانات الموجودة بها والحصول على نسخ منها.

- b. Hearing statements of anyone working within the premises mentioned in paragraph (a) of this Article, who is suspected to be involved in the subject of administrative investigation;
2. Inspectors delegated by the Minister of Justice, Islamic Affairs, and Waqf, by virtue of a decision issued in agreement with the Minister, are granted the capacity of law enforcement officer with respect to crimes prescribed under this Law, falling within their jurisdictions, and related to their posts.
3. Inspectors pursuant to paragraph (1) and (2) of this Article, are prohibited from entering housing premises without prior authorization from the Public Prosecution.

ب. سماع أقوال كل من يُشتبه أن له صلة بموضوع التحقيق الإداري من العاملين في الأماكن المشار إليها في البند (أ) من هذه الفقرة.

2- للمفتشين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بالاتفاق مع الوزير، صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم.

3- لا يجوز للمفتشين المشار إليهم في أيٍّ من الفقرتين (1) و(2) دخول الأماكن المخصصة للسُّكْنَى دون الحصول على تصريح بذلك من النيابة العامة.

Article 29

Limits of personal liability

No Board member, the Chief Executive or any of the Authority's employees shall be subject to personal civil or criminal liability for any procedure, act, or omission, in exercise of powers prescribed under this Law, regulations, or resolutions, resulting in damages to third party, unless such damage is the result of gross negligence or bad faith.

مادة 29

حدود المسؤولية الشخصية

لا يُسأل مدنياً أو جنائياً عضو مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أيُّ موظف في الهيئة مسؤولة شخصية، عن أيِّ إجراء أو فعل أو امتناع ألحق ضرراً بالغير، إذا كان ذلك تنفيذاً لمهامه وفي حدود صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، إلا إذا صدر منه بسوء نية أو إهمال جسيم.

Article 30

Maintaining confidentiality of information and documents

1. The Chairman, Board members, and employees of the Authority, are prohibited from disclosing the Board's deliberations, or any information, data, or documents submitted for the purposes of this Law, or revealing their sources, if they submitted in the course of examination, undertaking procedures, or issuing resolutions with respect to these cases. The non-disclosure obligation shall remain valid even after the relationship with the Authority has terminated. The said data, information, documents, along with their sources, shall only be used for the purposes for which they were submitted.
2. Provisions of paragraph (1) shall not apply to the following cases:
- a. Information, data, or documents that, at the time of their disclosure, were available to the public;
- b. Disclosure of information or data in the form of a summary or collection of information so framed as not to enable information relating to a particular person to be ascertained from it;
3. Notwithstanding paragraph (1) of this Article, the Authority may disclose information, data and documents, in any of the following circumstance:

مادة 30

الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات والمستندات

1- يُحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة والعاملين بها إفشاء مداوات المجلس أو المعلومات أو البيانات أو المستندات المتعلقة بالحالات الخاصة بتطبيق أحكام هذا القانون أو الكشف عن مصادرها، والتي يتم تقديمها أو تداولها أثناء فحص هذه الحالات واتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات الخاصة بها، ويظل هذا الالتزام قائماً بعد انتهاء العلاقة بالهيئة. ولا يجوز استخدام هذه المعلومات أو البيانات أو المستندات ومصادرها لغير الأغراض التي قُدمت من أجلها.

2- لا يسري حكم الفقرة (1) من هذه المادة على ما يأتي:

أ. المعلومات أو البيانات أو المستندات التي كانت متاحة للجمهور وقت الكشف عنها.

ب. الكشف عن المعلومات أو البيانات في صورة ملخصة أو على شكل معلومات مجمعة بما لا يسمح بربطها بشخص معين.

3- استثناءً من حكم الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز للهيئة الإفصاح عن المعلومات والبيانات والمستندات المشار إليها في أيٍّ من الحالات الآتية:

- a. Enabling any person, assigned by the Authority to carry out duties prescribed by this Law, provided that he is committed to confidentiality of received and accessible information and data;
- b. Any person of competence and experience whom the Authority need to consult, provided that he is committed to confidentiality of received and accessible information and data;
- c. When cooperating with counterpart authorities in other countries with respect to matters of common interest pursuant to Article (23) of this Law;
- d. Execution of a judicial order delivered by a competent court, investigation judge, or Public Prosecution;
- e. Pursuant to provisions of law or provisions of international treaties to which the Kingdom is a party.
- أ. لتمكين أي شخص ينوب عن الهيئة في تأدية مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون، بشرط التزامه بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يتسلمها أو يطلع عليها.
- ب. إلى أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص ممن ترى الهيئة أخذ مشورته، على أن يلتزم بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يتسلمها أو يطلع عليها.
- ج. في إطار التعاون مع الهيئات التظيرية في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الاهتمام المشترك وفقاً لحكم المادة (23) من هذا القانون.
- د. تنفيذاً لأمر قضائي صادر من محكمة مختصة أو قاضي التحقيق أو النيابة العامة.
- هـ. تنفيذاً لأحكام القانون أو الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

Article 31

Lodging a complaint

Anyone having a legitimate interest may lodge a written complaint to the Authority if he believes that there might be a breach to any provision of this Law or that a person has actually began certain arrangement, contrary to the provisions of this Law.

A resolution issued by the Board, shall prescribe specific rules and procedures for lodging and processing of such complaints.

مادة 31

تقديم الشكوى

لكل صاحب مصلحة أن يتقدم إلى الهيئة بشكوى كتابية، إذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوع أية مخالفة لأحكام هذا القانون أو بأن شخصاً ما قد شرع بالفعل في القيام بترتيب معين بالمخالفة لأحكامه.

ويُصدر مجلس الإدارة قراراً يحدّد بموجبه الإجراءات والقواعد الخاصة بتقديم الشكوى والبتّ فيها.

Section two

The Board

Article 32

Formation of the Board

1. The Authority shall have a Board made up of seven members, including a Chairman, and shall be constituted pursuant to a Decree as follows:
- a. Three members, with qualifications and expertise in economics, commerce, or Law, to be nominated by the Council of Ministers;
- b. The General Director of the Telecommunications Regulatory Authority;
- c. One member to be nominated by the Central Bank of Bahrain amongst employees holding senior positions therein;

الفصل الثاني

مجلس الإدارة

مادة 32

التشكيل

1- يكون للهيئة مجلس إدارة يشكّل بموجب مرسوم، من سبعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس، على النحو التالي:

- أ. ثلاثة أعضاء يرشّحهم مجلس الوزراء من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال الاقتصاد أو التجارة أو القانون.
- ب. المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات.
- ج. عضو يرشّحه مصرف البحرين المركزي من بين شاغلي الوظائف العليا به.

- d. One member to be nominated by the Bahrain Chamber of Commerce and Industry;
- e. One member to be nominated by the most representative association of economists in the Kingdom, as the Minister may determine;
2. If any of the bodies referred to under Subparagraphs (d) and (e) of the preceding paragraph fails to nominate representatives within (30) days of receiving notification with respect to nominating a representative, the formation of the Board may be made based upon nomination by the Minister from amongst members affiliated to the body that has failed to nominate a representative within the prescribed period.
3. A person may not hold the post of Minister and the post of Board member at the same time;
4. The Decree issued with respect to formation of the Board shall specify the person holding the post of Chairman. The term of office for the Board members shall be four years renewable once for a similar term. However, with respect to the first Board, the term of office for the Chairman, and three of its members shall be four years, while the term of office for the remaining members shall be three years. The Decree issued with respect to formation of the Board shall determine term of office for each member.
5. The Board shall elect a Deputy Chairman who shall act for the Chairman during his absence if he is unable to act for any reason or whenever his office falls vacant. The Deputy Chairman shall hold the post until the end of his term.
6. If the office of any Board member falls vacant for any reason, a replacement shall be appointed in the same manner as provided under Paragraphs (1) and (2) of this Article. The new member shall complete the term of his predecessor and if such period is less than one year, he shall be eligible for re-appointment twice.
7. A member of the Board may be relieved from office before the expiry of his term only pursuant to a Decree, upon a recommendation made by a majority of Board members, in cases of gross failure or inability to perform his duties, or his breach of the requirements of honesty and decency.
8. Remuneration of the Chairman and Board members shall be determined by a Decree.
- د. عضو ترشحه غرفة تجارة وصناعة البحرين.
- هـ. عضو ترشحه الجمعية التي يقدر الوزير أنها الأوسع تمثيلاً للاقتصاديين في المملكة.
- 2- إذا لم تبادر أي من الجهتين المشار إليهما في البندين (د) و(هـ) من الفقرة السابقة إلى ترشيح من يمثلها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطارهما بترشيح ممثل عنهما، جاز تشكيل مجلس الإدارة بناءً على ترشيح الوزير لعضو ينتهي إلى فئته الجهة التي لم تبادر إلى الترشيح.
- 3- لا يجوز الجمع بين منصب الوزير وعضوية مجلس الإدارة.
- 4- يحدد مرسوم التعيين من يتولى منصب رئيس المجلس، وتكون مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة مرة واحدة. إلا أنه بالنسبة لمجلس الإدارة الأول تكون عضوية رئيس المجلس وثلاثة من أعضائه لمدة أربع سنوات، وعضوية الباقين لمدة ثلاث سنوات. ويحدد مرسوم التعيين مدة عضوية كل منهم.
- 5- يتولى مجلس الإدارة انتخاب نائب لرئيس المجلس يحل محل الرئيس في حالة غيابه أو قيام مانع لديه أو خلو منصبه. ويستمر نائب الرئيس في منصبه إلى أن تنتهي مدة عضويته.
- 6- إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الإدارة لأي سبب، يعين من يحل محله بذات الأداة والطريقة المنصوص عليهما في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة. ويكمل العضو الجديد مدة سلفه، فإذا قلت هذه المدة عن سنة جاز تجديد عضويته لمرة متتاليتين.
- 7- لا يعفى عضو مجلس الإدارة من منصبه قبل انتهاء مدة عضويته إلا في حالة إخلاله الجسيم بواجبات منصبه أو عجزه عن القيام بها أو عدم التزامه بمقتضيات الأمانة والسلوك القويم. ويكون الإعفاء بمرسوم بناءً على توصية من مجلس الإدارة تصدر بأغلبية أعضائه.
- 8- تحدّد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بموجب مرسوم.

Article 33

مادة 33

Duties and Powers

المهام والصلاحيات

1. The Board is responsible for setting the Authority's policy, overseeing its functioning, and taking any action necessary to realize the Authority's duties and powers. In particular, the Board shall:
- a. Issue, within its competence, regulations and resolutions, in addition to taking all measures necessary for enforcing provisions of this Law;
- b. Endorse the Authority's organizational structure and issue internal regulations in respect of its personnel matters. Such regulations shall include rules and procedures for the appointment of the Authority's staff, their promotion, transfer, wages, remuneration and
- 1- مجلس الإدارة هو السلطة التي تتولى رسم سياسة الهيئة التي تسيّر عليها والرقابة على أعمال الهيئة، واتخاذ ما يكفل مباشرة الهيئة لمهامها وصلاحياتها، كما له على وجه الخصوص ما يأتي:
- أ. إصدار اللوائح والقرارات واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وفي حدود اختصاصه.
- ب. اعتماد الهيكل التنظيمي وإصدار لوائح داخلية لتنظيم شؤون موظفي الهيئة، تتضمن إجراءات وقواعد تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وإجراءات وأحكام تأديبهم وغير ذلك من شؤونهم، دون التقيد

disciplinary measures and other such matters, without being subject to the Civil Service Law. These regulations shall prescribe rules for work ethics and values, and conditions and rules for financial disclosure of members of staff;

- c. Oversee compliance with provisions of this Law, regulations and resolutions issued pursuant to this law and measures taken to implement these provisions;
 - d. Approve draft annual budget and final account of the Authority;
 - e. Review periodic reports submitted by the Chief Executive on the conduct of the Authority's business, and determine any action necessary with respect to the content of these reports;
 - f. Discharge other duties and powers prescribed to be within the Board's competence, pursuant to provisions of this Law.
2. The Board may delegate certain duties and powers to one committee or more from among its members, to its Chairman, any of its members, or to the Chief Executive. This shall not include the power to issue regulations or resolutions within the Board's competence as prescribed under the provisions of this Law.

بأحكام قانون الخدمة المدنية، والقواعد المسلكية التي يتبعين عليهم مراعاتها، وحالات وشروط وأحكام الإفصاح عن الذمة المالية.

ج. مراقبة مدى الالتزام بأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات والتدابير الصادرة تنفيذاً له.

د. الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للهيئة.

هـ. دراسة التقارير الدورية التي يقدمها الرئيس التنفيذي عن سير العمل بالهيئة وتقرير ما يلزم بشأنها.

و. مباشرة كافة المهام والصلاحيات الأخرى التي تقرّر أحكام هذا القانون اختصاصه بها.

2- يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى لجنة أو أكثر تشكّل من بين أعضائه أو إلى رئيس المجلس أو أيّ من أعضائه أو الرئيس التنفيذي بأداء مهام محدّدة، فيما عدا إصدار اللوائح والقرارات التي تقرّر أحكام هذا القانون اختصاص مجلس الإدارة بإصدارها.

Article 34

Meetings

1. The Board shall hold an ordinary meeting at least four times each year. The Chairman may, at any time, call a special meeting of the Board. The Chairman shall also call a special meeting of the Board to be held within 15 days of the receipt of a reasoned written request addressed to him for that purpose, from either the Minister, at least two Board members, or the Chief Executive.
2. In all events, a notice shall be sent at least 48 hours prior to the scheduled meeting of the Board, shall identify the purpose of the meeting and shall be accompanied with the meeting's agenda.
3. The Chief Executive may attend meetings of the Board, except those cases prescribed in the Internal Regulations. The Board may request the attendance of any person of concern or a person with the needed expertise, for discussion or to be informed about their opinion. None of all the foregoing attendees shall have a right to vote.
4. The Board shall appoint a secretary who shall prepare its agendas, record minutes of meetings of the Board and shall maintain all documents and records of the Board and carry out any assigned tasks, in connection with the Authority's work.

مادة 34

الاجتماعات

- 1- يجتمع مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً أربع مرات سنوياً على الأقل، ويجوز لرئيس المجلس دعوته لاجتماع غير عادي في أيّ وقت. وعلى رئيس المجلس دعوة المجلس لاجتماع غير عادي يُعقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلّمه طلباً كتابياً مسبباً من الوزير أو من عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة أو من الرئيس التنفيذي.
- 2- تكون دعوة مجلس الإدارة قبل موعد عقد الاجتماع بثمان وأربعين ساعة على الأقل، ويجب في جميع الأحوال أن يتضمن الإخطار بالدعوة لعقد الاجتماع بيان الغرض منه، وأن يُرفق به جدول أعمال هذا الاجتماع.
- 3- يحضر الرئيس التنفيذي اجتماعات مجلس الإدارة باستثناء الحالات التي تحددها اللوائح الداخلية. وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته مَنْ يرى الاستعانة بهم من أهل الخبرة أو ذوي الشأن لمناقشتهم والاستماع لأرائهم. ولا يكون للرئيس التنفيذي أو لأيّ منهم صوت معدود.
- 4- يعيّن مجلس الإدارة أميناً للسر يتولى إعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس وتدوين محاضر اجتماعاته وحفظ المستندات والسجلات الخاصة به، والقيام بما يكلفه بها المجلس من مهام أخرى في مجال عمل الهيئة.

Article 35

Quorum and Voting

مادة 35

القياس والتصويت

A meeting of the Board shall be duly convened if attended by a majority of its members, provided that the Chairman or the Deputy Chairman is present. Resolutions of the Board shall be made by a majority of the members present except in cases where this Law, or regulations, or resolutions implementing its provisions, require a special majority. In the event that the votes are equally split, the vote of the Meeting chairman shall be the deciding vote.

Section three

Chief Executive

Article 36

Appointment and Vacancy of Office

1. The Authority shall have a full-time Chief Executive who shall be appointed for a three years term, pursuant to a decree, upon the recommendation of the Board. His term of office may not be renewed for more than two consecutive terms of three years each.
2. In the event that the office of the Chief Executive falls vacant, for any reason whatsoever, a replacement shall be appointed in the same manner prescribed in the preceding paragraph.
3. The Board may appoint a Deputy Chief Executive who shall act for the Chief Executive during his absence, or if he is unable to act for any reason, or whenever his office falls vacant. The Deputy Chief Executive shall carry out assigned duties by the Board or by the Chief Executive. The Board's resolution appointing a Deputy Chief Executive shall be published in the Official Gazette.
4. Where a Deputy Chief Executive has not been appointed pursuant to the preceding Paragraph and if the office of the Chief Executive falls vacant for any reason whatsoever, the Board shall issue a resolution that shall be published in the Official Gazette, to delegate the Chairman or any other member of the Board or any employee of the Authority, to act, temporarily, for the Chief Executive.

Article 37

Duties and Powers

1. The Chief Executive shall represent the Authority before the Courts and in its relations with third parties, and shall be accountable to the Board for the conduct of the Authority's business, technically, administratively and financially. The Chief Executive shall assume all the powers of the Authority except for powers granted to the Board pursuant to provisions of this Law. He shall, in particular, undertake the following:

يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو نائبه. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أغلبية خاصة. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

الفصل الثالث

الرئيس التنفيذي

مادة 36

التعيين وُخُلو المنصب

- 1- يكون للمهنية رئيس تنفيذي متفرغ يعين بمرسوم لمدة ثلاث سنوات، بناءً على توصية مجلس الإدارة، ولا تجوز إعادة تعيينه لأكثر من مرتين متتاليتين، كل منهما لمدة ثلاث سنوات.
- 2- في حالة خُلو منصب الرئيس التنفيذي لأي سبب، يعين من يحل محله بذات الأداة والطريقة المنصوص عليهما في الفقرة السابقة.
- 3- يجوز لمجلس الإدارة إصدار قرار بتعيين نائب للرئيس التنفيذي يحل محل الرئيس التنفيذي في حالة غيابه أو قيام مانع لديه أو خُلو منصبه، ويباشر نائب الرئيس التنفيذي المهام الموكولة له من قِبَل مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي، ويُنشر قرار التعيين في الجريدة الرسمية.
- 4- في حالة خُلو منصب الرئيس التنفيذي وعدم تعيين من يحل محله أو نائب له، يُصدر مجلس الإدارة قراراً بتكليف رئيس المجلس أو من يسميه من بين أعضائه أو من موظفي الهيئة للقيام بأعمال الرئيس التنفيذي بصفة مؤقتة، ويُنشر القرار في الجريدة الرسمية.

مادة 37

المهام والصلاحيات

- 1- يمثل الرئيس التنفيذي الهيئة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير، ويكون مسئولاً أمام مجلس الإدارة عن سير أعمال الهيئة فنياً وإدارياً ومالياً، ويباشر كافة صلاحيات الهيئة فيما عدا الصلاحيات المقررة لمجلس الإدارة وفقاً لأحكام هذا القانون، ويتولى بوجه خاص ما يأتي:

- | | |
|--|--|
| <p>a. Manage the Authority, run its affairs, and supervise the conduct of its business and employees;</p> <p>b. Implement resolutions of the Board.</p> <p>c. Draw-up a proposed budget and a report on such proposed budget and submit both to the Board;</p> <p>d. Draw-up the final account of the Authority and a report on such account, and submit both to the Board for approval, within two months from the end of the financial year;</p> <p>e. Draw-up an annual report with respect to the Authority's activity, as prescribed in Article (24) of this Law, during the preceding financial year, and submitting it to the Board for approval, within a period not exceeding (3) months from the end of the financial year, accompanied with a copy of Authority's audited accounts of the same financial year.</p> <p>f. Draw-up a proposed organizational structure for the Authority, and submit the same to the Board for its approval;</p> <p>g. Submit to the Board periodic reports every three months, unless the Board prescribes a shorter period, on the Authority's activity, the conduct of its business, and the achievements made against the set plans and programs. The reports shall identify impediments to the Authority's performance – if any- and measures proposed to address such impediments; and</p> <p>h. Carry out other duties and exercise other powers that are within his competence in accordance with this Law.</p> <p>2. The Chief Executive may delegate, in writing, any of the Authority's employees to carry out some of his duties to ensure that the Authority's business is adequately completed.</p> | <p>أ. إدارة الهيئة وتصريف شئونها، والإشراف على سير العمل بها وعلى موظفيها.</p> <p>ب. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.</p> <p>ج. إعداد مشروع ميزانية الهيئة وكذلك تقرير بشأنه، وعرضهما على مجلس الإدارة.</p> <p>د. إعداد الحساب الختامي للهيئة وكذلك تقرير بشأنه، وعرضهما على مجلس الإدارة خلال شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية للهيئة للموافقة عليهما.</p> <p>هـ. إعداد تقرير سنوي عن نشاط الهيئة، على النحو المنصوص عليه في المادة (24) من هذا القانون، خلال السنة المالية السابقة وعرضه – من أجل إقراره – على مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية مشفوعاً بنسخة من الحسابات المدققة للهيئة عن ذات السنة المالية.</p> <p>و. إعداد مشروع الهيكل التنظيمي للهيئة وعرضه على مجلس الإدارة لاعتماده.</p> <p>ز. إعداد تقارير دورية وعرضها كل ثلاثة أشهر على مجلس الإدارة عن نشاط الهيئة وسير العمل بها، تتضمن بوجه خاص ما تم إنجازه وفقاً للخطة والبرامج الموضوعية وتحديد معوقات الأداء إن وجدت، والحلول المقترحة لتفاديها، وذلك ما لم يقَرر مجلس الإدارة مدة أقل لتقديم هذه التقارير.</p> <p>ح. القيام بالمهام والصلاحيات الأخرى التي يختص بها الرئيس التنفيذي وفقاً لأحكام هذا القانون.</p> <p>2- يجوز للرئيس التنفيذي أن يفوض كتابة من يراه من موظفي الهيئة في مباشرة بعض مهامه، بما يكفل إنجاز أعمال الهيئة بالشكل الملائم.</p> |
|--|--|

Article 38 مادة 38

Remuneration الأجر

Remuneration of the Chief Executive shall be set by the Board, including allowances and other privileges. يحدّد مجلس الإدارة ما يستحقه الرئيس التنفيذي من أجر، بما في ذلك العلاوات والمزايا الأخرى.

Article 39 مادة 39

Resignation الاستقالة

The Chief Executive may resign from office, by submitting a written request to the Board, at least three months before the specified resignation date. Acceptance of the resignation shall be made by virtue of the Board's resolution. لرئيس التنفيذي أن يستقيل من منصبه بموجب طلب كتابي يقّمه إلى مجلس الإدارة وذلك قبل التاريخ المحدّد للاستقالة بثلاثة أشهر على الأقل. ويصدر قرار قبول الاستقالة من مجلس الإدارة.

<p>Article 40</p> <p>Removal from Office</p> <p>1- The Chief Executive may, pursuant to a Decree, be removed from office before the expiry of his term upon a recommendation by the majority of the Board members, but only in cases of gross failure or inability to perform his duties effectively and efficiently or his breach of the requirements of honesty and decency.</p> <p>2- The Board shall enable the Chief Executive to lay his defense before recommending his removal from office, and shall record such defense in an independent record. Where the Board recommends such removal from office, the Chief Executive shall, unless the recommendation for removal is based on Chief Executive's violation to requirements of honesty and decency, continue to carry out his duties until a Decree removing him from office is issued.</p>	<p style="text-align: right;">مادة 40</p> <p style="text-align: right;">الإعفاء من المنصب</p> <p>1- يعفى الرئيس التنفيذي من منصبه قبل انتهاء مدته في حالة إخلاله بواجبات وظيفته أو عجزه عن القيام بها بكفاءة وفاعلية، أو عدم التزامه بمقتضيات الأمانة والسلوك القويم. ويكون الإعفاء بناءً على توصية من مجلس الإدارة تصدر بأغلبية أعضائه.</p> <p>2- على مجلس الإدارة تمكين الرئيس التنفيذي من إبداء أوجه دفاعه قبل التوصية بإعفائه من منصبه وإثبات ذلك في محضر مستقل. وفي حالة التوصية بالإعفاء يستمر الرئيس التنفيذي في القيام بمهامه وممارسة صلاحياته إلى أن يصدر مرسوم بتعيين رئيس تنفيذي جديد، ما لم تكن التوصية بالإعفاء بسبب عدم التزامه بمقتضيات الأمانة والسلوك القويم.</p>
<p>Part 3</p> <p>Accountability</p>	<p style="text-align: right;">الباب الثالث</p> <p style="text-align: right;">المساءلة</p>
<p>Section One</p> <p>Accountability to the Authority</p>	<p style="text-align: right;">الفصل الأول</p> <p style="text-align: right;">المساءلة من قبل الهيئة</p>
<p>Article 41</p> <p>Conducting Investigation</p> <p>1. The Authority may initiate an investigation on its own motion, upon receiving a request from the Minister, or based on serious reports and complaints with the purpose of investigating certain undertaking or arrangement against alleged violations to provisions of paragraph (1) of Article (3) or paragraph (1) of Article (9) or Article (12) of this Law. The Authority may as well carry out its investigation, in presence of serious evidences suggesting that violation is imminent.</p> <p>2. The Authority shall, prior to commencing investigation procedures, notify the concerned undertaking, stating the reasons behind the Authority's view that a violation has occurred or is about to occur. The notice shall identify evidences, presumptions, and information in the Authority's possession with respect to the violation. However, preliminary investigation procedures may be carried out, pursuant to the Chairman's resolution, without serving such notice, if substantial evidence lead to the belief that investigation may be hindered, or the truth may be lost. A notice shall as well be served once such reasons cease to exist.</p>	<p style="text-align: right;">مادة 41</p> <p style="text-align: right;">مباشرة التحقيق</p> <p>1- للهيئة أن تُجري تحقيقاً من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الوزير أو لما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى جديّة، للتحقق من أن منشأة معينة أو ترتيباً معيناً يخل بأحكام الفقرة (1) من المادة (3) أو الفقرة (1) من المادة (9) أو المادة (12) من هذا القانون. وللهيئة أن تُجري تحقيقاً إذا ما قامت لديها دلائل جديّة تحملها على الاعتقاد بأن الإخلال المشار إليه على وشك الوقوع.</p> <p>2- على الهيئة قبل البدء في إجراءات التحقيق إخطار المنشأة المعنية بالأسباب التي حدثت بها إلى الاعتقاد بوقوع المخالفة أو أنها على وشك الوقوع، ويجب أن يتضمن الإخطار ما لدى الهيئة من أدلة وقرائن ومعلومات بشأن المخالفة. ومع ذلك يجوز بموجب قرار يُصدره رئيس مجلس الإدارة إجراء المراحل الأولية من التحقيق التي يحذرها القرار دون توجيه الإخطار إذا قامت دلائل جديّة يُخشى بسببها عدم التوصل للحقيقة أو تعثر التحقيق، وعلى الهيئة توجيه الإخطار حال زوال الأسباب المشار إليها.</p>

- | | |
|--|---|
| <p>3. The concerned undertaking shall have the right to reply to the notice within a period not exceeding 20 days from receiving the notice. The reply shall contain the undertaking's defense and comments, and shall be accompanied with documents, presumptions, or any other supporting evidence.</p> <p>4. The Authority, upon examination of the reply to the notice, may decide to dismiss the matter, or commence investigation procedures, and in both cases, a notification shall be delivered to the concerned parties.</p> <p>5. The Authority may carry out the investigation, or form a tripartite committee of competent individuals from within or outside the Authority, or assign any qualified individual to carry out such task.</p> | <p>3- للمنشأة المعنية حق الرد على الإخطار خلال مدة لا تتجاوز عشرين يوماً من تاريخ وصوله إليها، ويجب أن يشتمل الرد على دفاع وملاحظات المنشأة المشار إليها، مشفوعاً بما لديها من المستندات والأوراق وأية أدلة أو قرائن تؤيد وجهة نظرها.</p> <p>4- للهيئة بعد دراسة الرد على الإخطار أن تأمر بحفظ الموضوع أو بالبدء في إجراءات التحقيق، وعلمها إخطار الأطراف المعنية بالأمر الصادر منها في أي من الحالتين.</p> <p>5- للهيئة أن تباشر التحقيق بنفسها أو تشكل لذلك لجنة ثلاثية من ذوي الاختصاص من داخل الهيئة أو خارجها أو تكلف أي شخص مؤهل للقيام بذلك.</p> |
|--|---|

مادة 42 إجراءات التحقيق

Article 42 Investigation procedures

- | | |
|---|--|
| <p>1. The investigation committee, and upon commencement of investigation procedures, may request any party of an interest, to provide the committee within a prescribed period, with data, information, clarifications or documents relevant to investigation.</p> <p>2. The investigation committee shall provide the parties concerned with the investigation, a fair chance to defend their interests within the investigation period. Accordingly, the Authority shall hold hearing and discussion sessions to the parties, and their witnesses, while allowing them to state their views, and present their arguments and defenses.</p> <p>3. The concerned parties attending investigation sessions are entitled to be accompanied by attorneys. An attorney is allowed to speak, only when permitted by the investigation committee.</p> <p>4. The investigation committee may ask the concerned parties attending the session, any question with the purpose of clarifying the matter, and may request an answer to be verbal or in writing within a prescribed period.</p> <p>5. The investigation committee shall hold necessary minutes to record its measures and proceedings, and the Board may issue a resolution, stipulating additional regulations and procedures for carrying out the investigation.</p> | <p>1- للجنة التحقيق في حالة البدء في إجراءات التحقيق أن تطلب من أي ذي شأن موافاتها بالبيانات والمعلومات والإيضاحات الضرورية للتحقيق والمستندات المتصلة بالموضوع، وذلك خلال المدة التي تحددها لذلك.</p> <p>2- يتعين على لجنة التحقيق أن تتيح فرصة عادلة للأطراف المعنية بالتحقيق للدفاع عن مصالحهم خلال الفترة المحددة للتحقيق، وعلمها في سبيل ذلك عقد جلسات للاستماع ولتناقشة الأطراف المعنية وشهودهم، وتمكينهم من عرض آرائهم وتقديم حججهم ودفاعهم.</p> <p>3- للأطراف المعنية التي تحضر جلسات التحقيق الحق دائماً في اصطحاب محامين في الجلسات، ويجوز للمحامي الكلام عندما تآذن له لجنة التحقيق بذلك.</p> <p>4- يجوز للجنة التحقيق أن توجه إلى الأطراف المعنية التي تحضر التحقيق أية أسئلة لاستيضاح حقيقة الموضوع وتطلب منهم الإجابة شفاهة أو كتابة خلال مدة تحددها لذلك.</p> <p>5- تحرر لجنة التحقيق المحاضر اللازمة لإثبات ما تتخذه من إجراءات وجميع ما يدور في الجلسات. ولجلس الإدارة أن يصدر قراراً بتحديد ضوابط وإجراءات إضافية لمباشرة التحقيق.</p> |
|---|--|

مادة 43 طلب البيانات والمعلومات والمستندات من الغير

Article 43 Requesting information, data, and documents from third party

The investigation committee, and upon existing substantial evidences indicating that a third party is in possession of data, information, or documents related to the subject matter of investigation, or if it is stored in a computer program under the third party's control, the committee may therefore order the third party to submit such data, information, or documents within a prescribed period, or by allowing

لجنة التحقيق إذا قامت لديها دلائل جديرة بحملها على الاعتقاد بأن بيانات أو معلومات أو مستندات متصلة بموضوع التحقيق يحوزها الغير أو مخزنة في نظام حاسب آلي تحت سيطرته، أن تأمر ذلك الشخص بتقديم هذه البيانات أو المعلومات أو المستندات خلال المدة التي تحددها، أو بتمكين لجنة التحقيق أو من تنديبه من النفاذ إلى نظام الحاسب الآلي للكشف عن تلك البيانات أو المعلومات أو المستندات. وفي حالة عدم تنفيذ الأمر المشار إليه فإن للجنة التحقيق، من خلال الهيئة، استصدار أمر على عريضة

the committee or whoever is assigned by the committee, to access the computer program in order to reveal such date, information or documents.

In the event of non-compliance with the above, the committee may, through the Authority, issue writ on a petition from the High Court, ordering such third party, to implement such order. The court may issue its order as a summary judgment without summoning the holder. The latter however may object to the court order within 8 days of its issuance, and the court may uphold, amend or revoke its order. In such case, the court's decision shall be justified based on its examination of documents and after hearing holder's statement, if possible.

Article 44

Delegation of law enforcement officers

In carrying out its duties, the investigation committee, may delegate any of the law enforcement officers referred to in paragraph (2) of Article (28) of this Law to carry out any of their assigned duties.

Article 45

Examination of witnesses

1. Subject to provisions of Articles (65) to (68) of Law of Evidence in Civil and Commercial Matters, and to Article (119) of the Criminal Procedural Law, the investigation committee may examine any witness whom the committee deems necessary, and shall examine any witnesses upon the concerned parties' request, unless the committee finds examining witnesses, in such case, to be pointless.
2. Witnesses who fail to attend, or those who refuse to testify, take the oath, or give false testimony, shall be subject to provisions of Penal code and Criminal Procedural Law. If the committee is of the view that the witness conduct involves a crime, it shall prepare a memorandum which the Chief Executive shall refer to the Public Prosecution.

Article 46

Termination of investigation procedures

The investigation Committee shall, within a period not exceeding 6 months from the date of commencement of investigation, submit to the Chief Executive, a reasoned report of its findings, accompanied with the complete investigation file. Before the expiry of the 6 months period, and upon the Committee's request, the Chief Executive may extend the prescribed period to additional period or periods not exceeding, in total, six months, provided that the delay is attributed to reasons beyond the committee's control.

من المحكمة الكبرى بإلزام الحائز المشار إليه بتنفيذ ذلك الأمر. ويجوز للمحكمة أن تصدر الأمر على وجه الاستعجال، دون استدعاء الحائز، وله أن يعترض على الأمر إلى المحكمة التي أصدرته خلال ثمانية أيام من صدوره، وللمحكمة أن تؤيد الأمر أو تعدله أو تلغيه، وتصدر المحكمة قرارها في هذه الحالة مسبقاً بعد إطلاعها على الأوراق وسماع أقوال الحائز إن أمكن.

مادة 44

نوب المخولين صفة مأموري الضبط القضائي

للجنة التحقيق في سبيل إنجاز عملها أن تندب أيًا من مأموري الضبط القضائي المشار إليهم في الفقرة (2) من المادة (28) من هذا القانون للقيام بأيٍّ من المهام المخولين بأدائها.

مادة 45

سماع الشهود

- 1- مع عدم الإخلال بأحكام المواد من (65) حتى (68) من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، ومراعاة المادة (119) من قانون الإجراءات الجنائية، للجنة التحقيق سماع شهادة من ترى لزوم سماعه من الشهود. وعلى لجنة التحقيق سماع شهادة الشهود الذين تطلب الأطراف المعنية بالتحقيق سماعهم ما لم تر أنه لا فائدة من سماعهم.
- 2- يعامل الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين أو شهادة الزور بالأحكام المقررة لذلك في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، وإذا رأت لجنة التحقيق أن ما وقع من الشاهد ينطوي على جريمة تعين عليها أن تحزر في ذلك مذكرة يتولى الرئيس التنفيذي إحالتها بموجب كتاب يصدره إلى النيابة العامة.

مادة 46

إنهاء إجراءات التحقيق

على لجنة التحقيق إعداد تقرير مسبب بالنتائج التي توصلت إليها، وعليها تقديمه مرفقاً به ملف التحقيق كاملاً إلى الرئيس التنفيذي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ بدء إجراءات التحقيق. ويجوز بقرار من الرئيس التنفيذي بناءً على طلب لجنة التحقيق تمديد هذه الفترة قبل انتهاءها لمدة أو مدد إضافية لا تتجاوز في مجموعها ستة أشهر في الحالات التي يكون فيها التأخير لأسباب خارجة عن سيطرة هذه اللجنة.

If the data, requested by the committee, was insufficient, or was not submitted within the prescribed period, the committee may continue its investigation and conclude findings based on the available data and information.

Article 47

Notification to concerned parties

The Chief Executive shall notify the concerned parties, within 3 working days of receiving the report prescribed in Article (46) of this Law, and shall provide them with a copy of the report and its attachments.

The parties concerned with the investigation are entitled to submit a memorandum with their data, comments and supporting documents, as a defense, to the Chief Executive office within a period not exceeding 30 days from receiving the report and its attachments. In the event of investigation initiated by a complaint, and where the plaintiff exercises the right to reply to the committee's report, in such case, the plaintiff shall, and before the expiry of the specified period, provide the defendant with the a copy of his reply and supporting documents thereof via the Chief Executive Office. The defendant may, within a period same as that specified for the plaintiff, provide the Authority with his comments on the plaintiff's reply.

Article 48

Disposing of investigation

The report accompanied with Chief Executive's comments, shall be submitted to the Board. Submission shall be made by the Chief Executive in the first session taking place after the termination of the specified periods in paragraph (2) of Article (47) of this Law. The Board may decide, by virtue of a reasoned decision, to dismiss the investigation or to declare that the alleged violation was not proven. In evidence of violation, The Board may adopt any of the measures prescribed in Article (49) of this Law, or it may refer the matter once again to the investigation committee for further inquiry, search and for completion of investigation.

Article 49

Permitted measure in evidence of violation

1. In evidence of violation, and without prejudice to provisions with respect to civil and criminal liability, the Board shall order the party violating provisions of Article (3), (9) or (12) of this Law, to immediately or within a specified period of time, stop his conduct, and to remove reasons and effects thereof.
2. If the offender fails to abide by the Board's order to stop his violation to provisions of Article (3) or (9) of this Law, The Board may issue any of the following reasoned resolutions:

وللجنة التحقيق في حالة عدم تقديم البيانات المطلوبة في المهلة المحددة أو عدم كفايتها، استكمال التحقيق واستخلاص النتائج وفقاً لما يتاح لها من بيانات ومعلومات.

مادة 47

إخطار ذوي الشأن

يتولى الرئيس التنفيذي خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمه التقرير المشار إليه في المادة (46) من هذا القانون، إخطار ذوي الشأن بذلك وتسليمهم نسخة من التقرير ومرفقاته.

ولذوي الشأن في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمهم التقرير ومرفقاته أن يودعوا لدى مكتب الرئيس التنفيذي مذكرة بالبيانات والملاحظات تعقيباً على التقرير مشفوعة بالمستندات المؤيدة لها. وفي الحالة التي يكون فيها التحقيق قد تم بناءً على شكوى واستعمل الشاكي حقه في التعقيب على التقرير تعيّن على الشاكي أن يسلم المشكو في حقه، قبل انقضاء الأجل المشار إليه، من خلال مكتب الرئيس التنفيذي نسخة من التعقيب والمستندات المؤيدة له، ويكون للمشكو في حقه في هذه الحالة أن يودع لدى الهيئة مذكرة بملاحظاته على هذا التعقيب خلال مدة مماثلة.

مادة 48

التصرف في التحقيق

يتولى الرئيس التنفيذي عرض التقرير مشفوعاً برأيه، على مجلس الإدارة، في أول جلسة تالية لانقضاء الأجل المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (47) من هذا القانون. ويُصدر مجلس الإدارة قراراً مسبباً بحفظ التحقيق، أو بعدم ثبوت المخالفة التي تم التحقيق بشأنها، أو باتخاذ أيّ من التدابير المنصوص عليها في المادة (49) من هذا القانون عند ثبوت المخالفة، أو بإحالة الأمر مرة أخرى إلى لجنة التحقيق لإجراء مزيد من التّقصّي والبحث واستيفاء التحقيق.

مادة 49

التدابير التي يجوز اتخاذها عند ثبوت المخالفة

- 1- مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية أو المدنية، يكلف مجلس الإدارة المخالف في حالة ثبوت مخالفته لأيّ من أحكام المواد (3) و(9) و(12) من هذا القانون بالتوقّف عن المخالفة وإزالة أسبابها أو آثارها فوراً أو خلال فترة زمنية يحددها المجلس.
- 2- إذا لم يمثل المخالف لتكليف مجلس الإدارة بالتوقّف عن مخالفة حكم المادة (3) أو (9) من هذا القانون، كان للمجلس إصدار قرار مسبب بأيّ مما يلي:

- أ. إلزام المخالف بوقف تصرف ما أو الامتناع عن سلوك معين أو بتعديل سلوكه وفقاً لشروط معينة.
- ب. إلزام المخالف، عند الاقتضاء، بتقسيم المنشأة أو إعادة هيكلتها إذا كان في ذلك الحل الوحيد لإزالة المخالفة ولمنع تكرار إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- 3- إذا لم يمتثل المخالف لتكليف مجلس الإدارة بإزالة أسباب أو آثار مخالفة حكم المادة (12) من هذا القانون فوراً أو خلال الفترة الزمنية التي حددها المجلس، كان للمجلس إصدار قرار مسبب بالزامه بأي مما يلي:
- أ. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلي عن التركيز الاقتصادي.
- ب. إلزام المخالف بالعمل وفقاً لشروط وقيود معينة يراها المجلس كفيلة بإعادة التوازن التنافسي.
- ج. إلزام المخالف بالتصرف في بعض الأصول أو الأسهم أو حقوق الملكية أو بتعديل عملية التركيز الاقتصادي على نحو معين من شأنه إزالة أسباب المخالفة أو آثارها.
- 4- للمجلس، عند الاقتضاء، إصدار قرار مسبب بتوقيع غرامة تهديدية لا تتجاوز 5% من القيمة اليومية لمبيعات المخالف من المنتجات لحمله على التوقف عن المخالفة، وذلك بما لا يتجاوز ألف دينار يومياً عند ارتكاب المخالفة لأول مرة، وألفي دينار يومياً عند ارتكابه ذات المخالفة خلال ثلاث سنوات من تاريخ إصدار قرار في حقه عن المخالفة السابقة.
- 5- للمجلس إصدار قرار مسبب بفرض غرامة إدارية لا تقل عن 1% ولا تتجاوز 10% من إجمالي قيمة مبيعات المنتجات عن فترة وقوع المخالفة وبحد أقصى ثلاث سنوات، ويُصدر مجلس الوزراء، بناءً على عرض الوزير وبعد أخذ رأي الهيئة، قراراً بتحديد أسس احتساب هذه الغرامة.
- 6- تُحصّل كدين للدولة الغرامات التي توقع طبقاً لأيٍّ من الفقرتين (4) و(5) من هذه المادة.

Article 50

Notice to the Public Prosecution

If a criminal offence was identified pursuant to investigation, the Board shall refer the matter to the Public Prosecution.

مادة 50

إبلاغ النيابة العامة

إذا رأى مجلس الإدارة أنّ التحقيق قد أسفر عن وجود جريمة جنائية أحال الأوراق إلى النيابة العامة.

Article 51

Informing the Public of the violation

مادة 51

إعلام الجمهور بالمخالفة

The Authority may publish a statement with respect to the committed violation pursuant to provisions of this section, and shall determine the medium and mechanism of publishing, provided that publishing shall only take place when the period prescribed for submission of appeals has expired, or a final ruling with respect to committing the violation is issued.

Section two

Civil Liability

Article 52

Compensation

1. The provisions of the Civil Code shall be applicable to civil liability arising from violation of provisions of this Law.
2. A claim for civil liability pursuant to violation of paragraph (1) of Article (3) , paragraph (1) of Article (9), or paragraph (1) of Article (12), is only admissible if the Authority has issued a Resolution against the defendant establishing evidence of violation. Such claim is also admissible if a complaint or appeal by the concerned party has been submitted, without notifying him of the Authority's reply for one year, or when a decision by the Appeal Tribunal has been issued, or the time prescribed for the appeal has lapsed. The Court shall adopt the Authority's resolution with respect to whether or not a violation by the defendant was committed, unless the resolution was amended or revoked by the Appeal Tribunal or the Court of Cassation.

Section three

Criminal Liability

Article 53

Penalties

Without prejudice to any severer punishment imposed by Penal Code or any other law:

1. A person who breaches any of the provisions of paragraphs (1) and (2) of Article (27) of this Law, shall be ordered to pay a fine not less than BD 3,000/- and not exceeding BD 20,000/-. In the event of conviction, a court may order confiscation of amounts resulting from the crime.
2. A person who breaches provisions of Article (43) of this Law, shall be sanctioned by imprisonment for a term not exceeding three months, and ordered to pay a fine not less than BD 2000/- and not exceeding BD 20,000/- or either of such sanctions.

تُنشر الهيئة بياناً بالمخالفة التي ثبت وقوعها وفقاً لأحكام هذا الفصل، وذلك بالوسيلة والكيفية التي تحددها. على أنه يجب ألا يتم النشر إلا بعد فوات ميعاد الطعن في قرار الهيئة بثبوت وقوع المخالفة أو صدور حكم باتّ بثبوت المخالفة وذلك بحسب الأحوال.

الفصل الثاني

المسئولية المدنية

مادة 52

التعويض

1- تسري أحكام القانون المدني بشأن المسئولية المدنية التي تنشأ عن مخالفة أحكام هذا القانون.

2- يُشترط لسماع دعوى المسئولية المدنية عن الإخلال بحكم الفقرة (1) من المادة (3) أو الفقرة (1) من المادة (9) أو الفقرة (1) من المادة (12) أن يكون قد سبق صدور قرار من الهيئة في مواجهة المدعى عليه بثبوت المخالفة، أو أن يكون صاحب الشأن قد تقدّم إلى الهيئة بشكوى أو تظلم ومضت سنة واحدة على تقديم الشكوى أو التظلم دون إخطاره من قِبل الهيئة بنتيجة البتّ في الشكوى أو التظلم، وأن يكون قد صدر قرار من لجنة الطعون إذا كان الأمر معروضاً عليها، أو أن يكون قد فات موعد تقديم طعن في شأنه. وتعتد المحكمة بقرار الهيئة في ثبوت وقوع المخالفة من قِبل المدعى عليه ما لم يتم إلغاء القرار أو تعديله من قِبل لجنة الطعون أو من قِبل محكمة التمييز.

الفصل الثالث

المسئولية الجنائية

مادة 53

العقوبات

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أيّ قانون آخر:

- 1- يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرين ألف دينار من يخالف أيّاً من أحكام الفقرتين (1) و(2) من المادة (27) من هذا القانون، وفي حالة الحكم بالإدانة للمحكمة أن تقضي بمصادرة المبالغ المتحصّلة من الجريمة.
- 2- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تجاوز عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من يخالف أيّاً من أحكام المادة (43) من هذا القانون.

3. A person who breaches provisions of Article (30) of this Law, shall be sanctioned by imprisonment for a term not exceeding one year, and a fine not less than BD 5000/- and not exceeding BD 50,000/- or either of such sanctions. This penalty shall also apply to any a person who commits any of the following acts:
- provide the Authority with false or misleading data, or data that is in contrary to what is recorded in registers and documents in his possession;
 - Withholds from the Authority any data, information, records, or documents that the Authority should be provided with or should have access to, in order to carry out its duties prescribed under this Law.
 - Prevents or delays Authority's inspectors, or Authority's ongoing investigation.
 - Destroys documents, with awareness of its relevance to investigation undertaken by the Authority.
4. A person shall be liable to imprisonment for a term not exceeding one month, and / or a fine not less than BD 100/- and not exceeding BD 500/-, if he unlawfully uses the Authority's logo or an identical or similar sign or symbol.

3- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مَنْ يخالف أيّاً من أحكام المادة (30) من هذا القانون، أو أتى أيّ فعل مما يلي:

- أ. قدّم إلى الهيئة بيانات كاذبة أو مضلّلة أو على خلاف الثابت في السجلات أو البيانات أو المستندات التي تكونت تحت تصرفه.
- ب. حجب عن الهيئة أية بيانات أو معلومات أو سجلات أو مستندات من تلك التي يتعيّن عليه تزويد الهيئة بها أو تمكينها من الاطلاع عليها للقيام بمهامها المقرّرة بموجب هذا القانون.
- ج. تسبّب في إعاقة أو تعطيل عمل مفتشي الهيئة أو أيّ تحقيق تكون الهيئة بصدد إجرائه.
- د. أتلف أية مستندات يعلم أنّ لها علاقة بتحقيق تكون الهيئة بصدد إجرائه.

4- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل دون وجه حق شعار الهيئة أو رمزاً أو شارة مماثلة أو مشابهة له.

Article 54

Liability of Judicial Person

Without prejudice to criminal liability of natural person, a legal person shall be subject to penalties to the lower and upper limits being double the amounts prescribed for fines, if any of the crimes stipulated in paragraph (3) of Article (53) of this Law was committed, under the legal person's name, or on its behalf, or for its benefits. Provided that such crimes are the result of action, omission, approval, cover-up, or gross negligence by any member of the Board of Directors of the legal person, or by its delegated official, or by a person acting in such capacity.

مادة 54

مسئولية الشخص الاعتباري

مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية للشخص الطبيعي، يعاقب الشخص الاعتباري بما لا يجاوز مثلي الغرامة المقرّرة للجريمة إذا ارتكبت باسمه أو لحسابه أو لمنفعته أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (3) من المادة (53) من هذا القانون، وكان ذلك نتيجة تصرّف أو امتناع أو موافقة أو تسرّب أو إهمال جسيم من أيّ عضو مجلس إدارة أو أيّ مسئول مفوض آخر - في ذلك الشخص الاعتباري - أو ممن يتصرف بهذه الصفة.

Part 4

General provisions

Article 55

Use of electronic mean

Requests, reports, complaints, appeals, and notifications shall be submitted using the usual methods, in accordance to provisions of this Law, or by using any of electronic means specified in a resolution issued by the Board.

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة 55

استخدام الوسائل الإلكترونية

تقدّم الطلبات والبلاغات والشكاوى والتظلمات وتوجيه الإخطارات وفقاً لأحكام هذا القانون بالطرق المعتادة أو باستخدام أيّ من الوسائل الإلكترونية التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الإدارة.

Article 56

Correction of position

Every person, shall correct his position in accordance with the provisions of this law within a period not exceeding 6 months from the date of entering into effect of provisions of this Law, including removal of any arrangement that took place prior to promulgation of this Law.

مادة 56

توفيق الأوضاع

على كل شخص أن يقوم بتوفيق أوضاعه وفقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ نفاذ أحكامه، بما في ذلك إزالة كل ترتيب قائم قبل تاريخ صدوره.